

جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

تطور العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية
٢٠١٨-٢٠١٢

The Development of Turkish-Israeli Relations and their
Repercussions on the Palestinian Issue ٢٠١٢-٢٠١٨

إعداد

محمد خير عبد الهادي منصور الحراحشة

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد احمد المقداد

مقدمة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد
بيت الحكمة في جامعة آل البيت

العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠

التفويض

أنا الطالب محمد خير عبد الهادي منصور الحراحشة ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد
نسخ من رسالتي إلى المكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات
النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: محمد خير عبد الهادي الحراحشة الرقم الجامعي: ١٧٢٠٦٠٠٠١٣

التخصص: العلوم السياسية الكلية: معهد بيت الحكمة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: تطور العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية ٢٠١٢-٢٠١٨ وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية. وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:.....

التاريخ: / / ٢٠١٩م


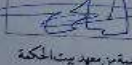
قرار لجنة المناقشة
تطور العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على القضية
الفلسطينية 2012-2018

إعداد

محمد خير عبد الهادي منصور الحراشة

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد احمد المقداد

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الأستاذ الدكتور محمد احمد المقداد (مشرفاً ورئيساً)
	الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة (عضواً)
	الأستاذ الدكتور محمد تركي بني سلامة (عضواً خارجياً)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة
في جامعة آل البيت /الأردن، نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ 20/ 8/ 2019 م

الإهداء

اهدي دراستي هذه إلى :

والذي رحمهما الله تعالى اللذين كانا بعد الله سببا في وجودي وقد كانا يأملان ان أصل إلى ما أصل إليه من العلم والمعرفة وقد تحقق جزءا من مرادهما ولأجل ذلك فإنني مصمم على تحقيق حلمهما (رحمهما الله).

إلى إخواني وأخواتي الذين كانوا السند والعون لي خلال فترة دراستي .

إلى زوجتي التي سهرت الليالي من أجل راحتي وتحقيق هدفي الأسمى.

إلى أبنائي قناديل الليل فمنهم كنت استمد العزم والنور

إلى أصدقائي الذي لم يبخلوا علي بالنصيحة.

الباحث

محمد خير الحراحشة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين محمد النبي العربي الهاشمي الأمين وعلى اله وصحبه أجمعين.
لا يسعني إلا أن أقدم عظيم شكري وخالص امتناني إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد المقداد الذي أشرف على رسالتي هذه، ووقف إلى جانبي موقفا مشرفا وجنبني أخطاء ما كنت لا تخلص منها لولا رعايته واهتمامه، وكذلك شكري وامتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين كانت لملاحظاتهم على دراستي أطيب الأثر والفائدة والى مدرسي معهد الحكمة وجامعة آل البيت الذين ما عندهم لافادتنا .

الباحث

محمد خير الحراحشة

فهرس المحتويات

ب.....	التفويض
ه.....	الإهداء
و.....	شكر وتقدير
ز.....	فهرس المحتويات
ط.....	ملخص
ي.....	Abstract
١.....	المقدمة
٢.....	أولاً: أهمية الدراسة:
٣.....	ثانياً: أهداف الدراسة:
٣.....	ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:
٤.....	رابعاً: فرضيات الدراسة:
٤.....	خامساً: منهجية الدراسة:
٦.....	سادساً: حدود الدراسة:
٧.....	سابعاً: متغيرات الدراسة:
٧.....	ثامناً: مفاهيم الدراسة:
٨.....	تاسعاً : الدراسات السابقة:
١٧.....	الفصل الأول الوجود اليهودي وتطوره التاريخي مع الخلافة العثمانية والدولة التركية.
١٨.....	المبحث الأول اليهود والخلافة الإسلامية العثمانية
١٩.....	المطلب الأول الدولة العثمانية واليهود
٢٤.....	المطلب الثاني تحليل الجذور التاريخية للعلاقات التركية اليهودية وتطورها.

المطلب الثالث العلاقات اليهودية والجمهورية التركية	٤١
المبحث الثاني العلاقات التركية الإسرائيلية بعد ١٩٤٨ م	٤٣
المطلب الأول العلاقات التركية الإسرائيلية من ١٩٤٨ م - ١٩٦٧ م	٤٤
المطلب الثاني العلاقات التركية الإسرائيلية من ١٩٦٧ - ٢٠١٩	٤٦
الفصل الثاني الاتفاقيات والمعاهدات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية	
.....	٤٨
المبحث الأول الاتفاقيات التركية الإسرائيلية منذ تأسيس دولة إسرائيل لغاية ٢٠١٢ م	
.....	٤٩
المطلب الأول الاتفاقيات التركية - الإسرائيلية على المستوى الاقتصادي	٥١
المطلب الثاني الاتفاقيات التركية الإسرائيلية على المستوى الأمني والعسكري	٥٣
المطلب الثالث الاتفاقيات التركية - الإسرائيلية على المستوى السياسي	٥٦
المبحث الثاني المعاهدات التركية الإسرائيلية من ٢٠١٢ - ٢٠١٨ إبان ثورات الربيع العربي وأثرها على قضية فلسطين	٥٩
المطلب الأول الاتفاقيات التركية الإسرائيلية ٢٠١٠	٦٠
المطلب الثاني المباحثات التركية الإسرائيلية إبان ثورات الربيع العربي ٢٠١٤ -	
.....	٦٣
المطلب الثالث انعكاس العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية	٧٢
.....	٧٦
.....	٧٧
.....	٧٩
.....	٧٩
.....	٨٣

تطور العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية ٢٠١٢-٢٠١٨

إعداد

محمد خير عبد الهادي منصور الحراشنة

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد احمد المقداد

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الموقف التركي من القضية الفلسطينية وذلك من خلال بيان العلاقات التركية الإسرائيلية ومستوى تطورها، وكذلك التعرف على الموقف التركي في النظام الدولي وقدره تركيا على التدخل والتأثير على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والوقوف على نوع العلاقة ما بين تركيا وإسرائيل خاصة في فترة ثورات الربيع العربي وأثر ذلك على مسار القضية الفلسطينية.

وأجابت الدراسة على السؤال المحوري: ما أثر العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية في ظل حزب العدالة والتنمية؟ والأسئلة المتفرعة على هذا السؤال. وقد خلصت الدراسة إلى أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد تميزت على مدى ستة عقود بوجود مصالح ومنافع متبادلة على كافة المستويات، وذلك تحت رعاية سلسله من الحكومات التركية المتعاقبة التي حكمت تركيا وخاصة حكومة حزب العدالة والتنمية في فترة الدراسة (٢٠١٢-٢٠١٨)، وكذلك فإن تركيا و رغم الوضع الإقليمي الملتهب فإنها تحاول أن تبقى على العلاقات مع إسرائيل لضمان حصتها الاقتصادية النفعية المصلحية المتبادلة معها والتي يحتاج إليها الطرفان.

**The development of Turkish-Israeli relations and their
repercussions on the Palestinian issue ٢٠١٢-٢٠١٨**

Preparation

Mohammed Khair Abdel Hadi Mansour Al - Harahsheh

supervision

Prof. Dr. Mohammed Ahmed Miqdad

Abstract

This study aimed to clarify the Turkish position on the Palestinian issue through the statement of Turkish-Israeli relations and the level of development, as well as to identify the Turkish position in the international system and Turkey's ability to intervene and influence decisions related to the Palestinian issue, and to identify the type of relationship between Turkey and Israel, especially in the period of revolutions The Arab Spring and its Impact on the Palestinian Cause.

The study answered the central question: What is the impact of Turkish-Israeli relations on the Palestinian issue under the AKP? And the branching questions on this question.

The study concluded that Turkish-Israeli relations have been characterized for six decades by the existence of mutual interests and benefits at all levels, under the auspices of a series of successive Turkish governments

that ruled Turkey, especially the government of the Justice and Development Party in the study period (٢٠١٢-٢٠١٨), as well as Turkey

Despite the regional situation, it tries to maintain relations with Israel to ensure its mutually beneficial economic share with Israel, which both sides need

المقدمة

تعتبر العلاقات التركية- الإسرائيلية من امتن العلاقات منذ إعلان دولة إسرائيل والتي تم الاعتراف بها رسميا من قبل تركيا منذ بداية تأسيسها، واستمرت هذه العلاقات بين الدولتين على مدار أربع عقود تقريبا، وعلى أساس تبادل مصالح مهمة لكل منهم وبمباركة أمريكية.

تطورت العلاقات بين تركيا وإسرائيل بكافة المجالات من أجل تحقيق المصالح ومن أهمها التبادل الدبلوماسي وتعزيز العلاقات السياسية والسعي يدعمها نحو الأفضل لتستمر العلاقات على مبادئ الاحترام المتبادل وإبرام اتفاقيات التي تصب في مصلحة الطرفين ومنها اتفاقيات التعاون ضد التطرف العائدي، كما استمر الطرفان في اتفاقيات تعاون عسكري ومناورات مشتركة كما أن إسرائيل زودت تركيا بالأسلحة المتطورة.

أما في الجانب الاقتصادي فإن تركيا وإسرائيل فإن بينهم العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتبادل التجاري وعلى رأس هذه الاتفاقيات اتفاقية التجارة الحرة عام ١٩٩٦م لتعزيز التبادل التجاري وفتح الأسواق لبضائع كل منهما في سوق الآخر من أجل جلب المصالح والفائدة لكل منهما، وقد قام الطرفان بتطوير قطاع السياحة بينهما والكثير من القطاعات الأخرى التي يليها مكاسب ومصالح لكل منهما وهذه الاتفاقيات كان للولايات الأمريكية المتحدة الدور الأكبر في تعزيزها، وهذا يعود للعلاقات بين تركيا وأمريكا لكونهما عضوين في حلف شمال الأطلسي وإسرائيل الحليف الرئيسي لأمريكا.

بعد أن تغير النهج السياسي في تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى السلطة أصبحت العلاقات التركية - الإسرائيلية مغلقة لكل منهما بسبب أفكار الحزب الحاكم في تركيا وخطابة السياسي الجديد الذي لم تعتاد إسرائيل عليه سابقا وخصوصا فيما يتعلق في القضية الفلسطينية التي أصبحت من اهتمامات السلطة الحاكمة في تركيا، كما ان تركيا توجهت إلى العالم العربي والإسلامي بعد أن رفض الاتحاد الأوروبي انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

أولاً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال:

١. الأهمية النظرية (العلمية)

- أ) محاولة الإسهام ما أمكن لفهم منهجية العلاقات الدولية في دور الصراع الإقليمي على من يكون القائد والدولة الأقوى إقليمياً.
- ب) النظر إلى نوع العلاقات بين تركيا وإسرائيل عبر تاريخ كل منهما وفهم نوع العلاقة فيما بينهم.
- ج) معرفة الدور الاستراتيجي التي تضطلع به تركيا في المنطقة وموقع إسرائيل في هذا الدور.
- د) إثراء المكتبة العربية في معلومات متجددة عما يدور من أحداث ومستجدات وخصوصاً فيما يتعلق في القضية الفلسطينية لأنها من أهم القضايا العالمية والتي لا بد من طرحها باستمرار وكشف ما يدور من حولها من مستجدات.

٢. الأهمية العملية (التطبيقية)

- أ) نظراً لأهمية العلاقات التركية – الإسرائيلية لا بد من إيضاح نوع العلاقة وما لها من تأثير على القضية الفلسطينية، وتسليط الضوء على الدور التركي في هذه القضية المحورية ومدى قدرتها في التأثير على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية.
- ب) للدول مصالح وهذه المصالح تتعرض للتقاطعات والتأثير على المصالح بينهما وخصوصاً عندما يكون المؤثر لهذه المصالح القوى الدولية والإقليمية والتي من شأنها الاهتمام في القضية الفلسطينية وجعلها مؤثراً قوياً للتقارب والتحالف بين الدول، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وبيان الموقف التركي كدوله إقليمية لها دور إقليمي وعالمي لما تملكه من قوى إقليمية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- (١) بيان الموقف التركي من القضية الفلسطينية.
- (٢) إظهار الموقف الإسرائيلي في التدخل التركي في القضية الفلسطينية وخاصة قضية القدس.
- (٣) التعرف على الموقف التركي في النظام الدولي وقدرتها على التدخل والتأثير على القرارات المتعلقة في القضية الفلسطينية.
- (٤) الوقوف على نوع العلاقات التركية – الإسرائيلية على مر الفترة الزمنية .
- (٥) بيان الدور العربي في التقارب والتباعد بين تركيا وإسرائيل وخصوصاً في فترة الاحتجاجات الشعبية منذ عام ٢٠١١م.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتجسد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآت:

ما أثر تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية على القضية الفلسطينية في الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٤؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية.

- (١) كيف تطورت العلاقات التركية – الإسرائيلية؟
- (٢) ما الأسباب التي تجعل العلاقات التركية الإسرائيلية تتطور نحو تحقيق مصالح كلا الدولتين؟
- (٣) ما هو الموقف الإسرائيلي من القضية الفلسطينية؟
- (٤) ما موقف الدول الاقليمية من التقارب التركي الإسرائيلي؟

رابعاً: فرضيات الدراسة.

بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، تقوم الدراسة على فرضية رئيسية وهي:
الفرضية الرئيسية : هناك دور للقضية الفلسطينية في تراجع العلاقات التركية- الإسرائيلية.
وينبثق من الفرضيات الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:
الفرضية الفرعية الأولى : كلما زاد الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي زاد التنافر في العلاقات التركية- الإسرائيلية.
الفرضية الفرعية الثانية : هناك علاقة ارتباطية بين القضية الفلسطينية والعلاقات التركية – الإسرائيلية من جهة والعلاقات التركية – العربية من جهة أخرى.
الفرضية الفرعية الثالثة : هناك دور للعامل الاقتصادي في العلاقات التركية – الإسرائيلية.
الفرضية الفرعية الرابعة : يقوم العالم على صراع طائفي وأيديولوجية مما جعل العالم ان يتفق على محاربة الإرهاب بكل أشكاله دون الاتفاق على مفهوم واحد له وعليه فإن تركيا ترى أن المقاومة الفلسطينية حق شرعي على عكس النظرة الإسرائيلية له.

خامساً: منهجية الدراسة.

استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية فمن الأنسب استخدام مبدأ التكامل المنهجي للإحاطة بمشكلة الدراسة والإمساك بأطرافها

١. منهج نظرية الدور:

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي منطلقاً من أسس اجتماعية سيكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية، فضلاً عن الرغبة في فهم وتطوير النسق السياسية، مع إسهامات بروس بيدل، فنظرية الدور من المنظور السياسي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أي السلوكيات أدواراً سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي. والدور هو هنا "مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في

الخارج عبر فترة زمنية طويلة، و ذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية"، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية :

(أ) تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انطلاقاً من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى - كبرى - إقليمية - صغرى) و منه يتحدد توجهها.

(ب) تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.

(ج) توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.

وعليه فنظرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية أو الإقليمية، ويأتي توظيفها واستخدامها للكشف عن الدور التركيبي في النظام الدولي، كونها مركز ثقل دولي وانها ذات حجم متناسق مع طموحاتها إلى حد بعيد، خاصة أنها على تماس تقليدي مع المنطقة وانشغال وتدخل كبير وهذا ما تكشف عنه الأزمات العربية الراهنة وتلك التحولات الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي.

٢. منهج نظرية صنع القرار الخارجي:

وابرز رواد هذا المنهج ريتشارد سنايدر واليسون وبحسب هذا المنهج يمكن معرفة السياسة الخارجية للدول من خلال معرفة صنع القرار السياسي الخارجي وما يحيط به من متغيرات، وينطلق من فرضيات ثلاثة:

(أ) دراسة العوامل النفسية والاجتماعية والسلوكية لصانع القرار السياسي الخارجي، لان حركة صنع القرار تتأثر بكيفية إدراكهم للموقف، فضلا عن متغيرات داخلية وخارجية.

دراسة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية المساهمة في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي.

دراسة كيفية اتخاذ القرار السياسي الخارجي حيث يساعد المنهج على التعرف على مختلف القوى المساهمة في صنع القرار.

ويمكن توظيف هذا المنهج بما يخص المشكلة الدراسية الراهنة من خلال انه منهج يساعد في الكشف عن السلوك الخارجي لأطراف الموضوعه حيث تتقدمهم تركيا، إسرائيل والفلسطينيين في ظل تفاعلات السياسة الدولية ومواقفها الخارجية، وكذلك بالكشف عن مخرجات الداخل لدوائر الثلاث، في ظل تنامي الطموحات التركي، واختلال امن إسرائيل في مقدمة السياسات الخارجية المرتبطة بالمنطقة خاصة في الآونة الأخيرة، وأثار ذلك على القضية الفلسطينية، في وقت يتجه الداخل الصهيوني إلى اليمين المتطرف الرفض لأي حلول، تدعمه مظلة وإدارة أمريكية تبنى على صد بعيد كل التوجهات.

سادساً: حدود الدراسة.

(١) **الحدود الزمانية:** حيث تنشغل الدراسة في فهم العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على

القضية الفلسطينية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨ ومبررات هذه الفترة

لقد روعي ان تكون فترة الدراسة من عام ٢٠١٢-٢٠١٨ وذلك للأسباب التالية:

(أ) بسبب انتهاء أزمة سفينة مرمرة وبدايات التفاوض بين تركيا وإسرائيل على

اعتذار إسرائيل رسمياً لتركيا، إضافة إلى تعويض أهالي شهداء سفينة مرمرة

التركية التي ذهبت لكسر الحصار على غزة عام ٢٠٠٩.

(ب) أما اختيار العام ٢٠١٢ كبدائية للفترة الزمنية للدراسة فهذا العام شهد بدايه

التحولات الإقليمية والدولية. حيث سبقها من عام ٢٠١١ حركه الاحتجاجات

الشعبية العربية وإعادة تموضع للعلاقات الدولية وعلاقتها مع دول المنطقة المشار

إليها في العنوان وتفاعلها مع أقطاب النظام الدولي، وخاصة تجاه القضية

الفلسطينية.

(ج) أما اختيار عام ٢٠١٨ كنهاية للفترة الزمنية للدراسة، تبرير هذا العام هو التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على البيانات والمعطيات عند المراجع المتعلقة بهذا الموضوع.

(د) لأن فترة الدراسة انتهت هذه السنة، وتم جمع وتصنيف وتحليل الأحداث حتى نهاية عام ٢٠١٨.

(٢) **الحدود المكانية:** تتمثل في تركيا وفلسطين وإسرائيل .

(٣) **الحدود الموضوعية:** تنتمي الدراسة بموضوعها وانشغالها إلى حقل دراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وبتركيز أدق إلى قطاع الدراسات الإقليمية.

سابعاً: متغيرات الدراسة.

يظهر من خلال هذه الدراسة المتغيرات التالية:

(١) المتغير المستقل: العلاقات التركية- الإسرائيلية.

(٢) المتغير التابع: القضية الفلسطينية.

ثامناً: مفاهيم الدراسة.

(١) **السياسة الخارجية (اسمياً):**

ويعرفها ريتشارد وسنايدر " هي منهج العمل أو مجموعة القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل" ويعرفها مازن الرمضاني بأنها " السلوك الخارجي الهادف المؤثر لصانع القرار " ويعرفها محمد سليم السيد " هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي " (وهيب، ٢٠١٠: ٥-٧)

٢) السياسة الخارجية (إجرائيا):

هي البرنامج الذي تستخدمه الدول موضوع الدراسة خلال الفترة الزمنية لدراسة لتعامل مع بعضها البعض لتحقيق اكبر قدر من مصالحها عند احد الأطراف، ومن الممكن أن يكون على حساب علاقاتها مع باقي الأطراف سواء كان باستخدام الطرق الدبلوماسية أو الضغط الدولي والذي يتلاءم مع السياسة الداخلية للدولة.

١) العلاقات الدولية (اسميا) :

يعرفها هانس مورجانتو أستاذ العلاقات السياسية الدولية الشهير أن جوهر العلاقات الدولية هو السياسية الدولية. وان موضوع السياسة الدولية هو الصراع بين الدول المستقلة من اجل القوة ويعرفها ستانلي هوفمان الذي راجت أفكاره في الستينيات فيقول: "إن حقل المعرفة للعلاقات الدولية يعني العوامل والنشاطات المؤثرة في السياسات الخارجية وفي قوة الوحدات الأساسية المكونة لعالمنا". (مونكر، ٢٠٠٨: ٨-١١)

٢) العلاقات الدولية (إجرائيا) :

جميع العلاقات التي حدثت بين روسيا وإسرائيل في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠١٧ والتي تشمل التأثير السياسي والاجتماعي والعسكري والاقتصادي والتكنولوجي والسياحي والإيديولوجي، والذي كان له الأثر على العلاقات العربية "الإسرائيلية" أو العربية الروسية وعلى رأسها " حل الدولتين".

تاسعاً : الدراسات السابقة:

١) دراسة (خماش، ٢٠١٠) بعنوان: "العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية".

تناولت فيه الباحثة دراسة شاملة حول العلاقات التركية- الإسرائيلية من حيث أهدافها وأبعادها ودوافعها وتطورها التاريخي، وتأثير البيئة الخارجية على العلاقات من خلال استعراض

دور الدول الكبرى والدول الإقليمية، وتأثير العلاقات التركية – الإسرائيلية على المنطقة العربية التي تتعلق بالأمن القومي والقضية الفلسطينية، واستعرضت كذلك الدراسة التحديات التي تواجه كل من الطرفين التركي والإسرائيلي فيما يتعلق بالشأن الداخلي واستشرفت الدراسة سيناريوهات المستقبل.

وتكمن إشكالية الدراسة في طبيعة ومرتكزات وأبعاد العلاقات التركية – الإسرائيلية واستمرارها على مدار أكثر من نصف قرن، ومدى أهميتها بالنسبة للطرفين وانعكاساتها على المنطقة العربية وخاصة الأمن القومي، وعملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط. وقد توصلت الباحثة إلى نتائج هامة بإثبات صحة الفرضية الرئيسية للدراسة والتي مفادها أن هناك علاقة بين مدى تطور وتحسن العلاقات التركية الإسرائيلية وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة العربية؛ أي أن العلاقة بينهما عكسية. والفرضية الفرعية الأولى.

هناك علاقة بين مدى تطور وتحسن العلاقات التركية – الإسرائيلية، وتهديد واختراق الأمن القومي العربي؛ أي أن العلاقة بينهما عكسية. والفرضية الفرعية الثانية؛ هناك أثر للعلاقات التركية – الإسرائيلية على القضية الفلسطينية، وعلى عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط، وهذا الأثر يكون ايجابيا تارة وسلبيا تارة أخرى، ويختلف وفقا للظروف الدولية والإقليمية وطبيعة العلاقات بين البلدين.

(٢) دراسة (عكاشة، ٢٠١٠)، بعنوان: "العلاقات التركية الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام".

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على نظرة كل من تركيا وإسرائيل للعلاقات القائمة بينهما ، وكذلك التحولات إلى وقعت في السياسة الخارجية للبلدين وتأثيرها على مستوى هذه العلاقات ، ثم روية كليهما للزمات التي مرت بها العلاقات وأدت إلى وقوع توترات متفاوتة الشدة قد تفضي – في ظل الأزمة الأخيرة- إلى احد سيناريوهات ثلاثة سوف ترجح جملة من العوامل المتداخلة مدى اقتراب أو ابتعاد احدها من التحقق على ارض الواقع في المدى المنظور والبعيد ، ونعنى بالسيناريوهات الثلاثة تجميد الأزمة الراهنة عند حدودها الراهنة أو تحسن العلاقات وعودتها إلى مسارها السابق على الأزمة الأخيرة أو تدهور العلاقات ووصولها إلى حد القطيعة الكاملة ، وفي هذا الإطار تنقسم الدراسة إلى ستة أقسام رئيسية ، يتناول القسم الأول رؤية إسرائيل لعلاقتها

بتركيا، ويتناول القسم الثاني روية تركيا لعلاقتها بإسرائيل ويتناول القسم الثالث تحولات السياسة الخارجية التركية في إقليم الشرق الأوسط ، ويتناول القسم الرابع أسباب التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل ، بينما يتناول القسم الخامس تداعيات هذه التحولات على العلاقات التركية الإسرائيلية على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية وأخيرا القسم السادس السيناريوهات الثلاثة المحتملة لمستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء الأزمة الراهنة في العلاقات بين البلدين.

(٣) دراسة (نزال عبد القادر ، ٢٠١٠) بعنوان : "العلاقات التركية – الإسرائيلية : بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة تركيا تتوسع شرقاً على حساب إسرائيل والغرب .

تسعى هذه الدراسة إلى بيان كيف بدأت العلاقات التركية-الإسرائيلية، وتطورت في مختلف الحقول العسكرية والإستراتيجية والدبلوماسية لتصبح إسرائيل أكبر شريك عسكري ومورد أسلحة إلى الدول التركية. ثم كيف توثقت عرى التعاون السياسي والدبلوماسي بين الدولتين على أساس وجود هواجس مشتركة لديهما من جراء الأوضاع غير المستقرة في دول الشرق الأوسط. كما تناقش الدراسة استمرار علاقات التعاون الإستراتيجي بينهما حتى أواخر ٢٠٠٨ حين بدأت تشهد بوادر أزمة ثقة بين القيادتين بسبب العدوان الذي شنته إسرائيل ضد قطاع غزة بالإضافة إلى أسباب أخرى. حيث تواجه العلاقات التركية – الإسرائيلية أزمة ثقة بدأت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم العام ٢٠٠٢ ، وصولاً إلى حادثة الهجوم على أسطول الحرية، والذي كان متوجهاً لفك الحصار عن قطاع غزة .

ويتضح للدراسة بأن إسرائيل لم تتفهم المتغيرات التي طرأت بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وخصوصاً محاولاته "الناجحة" لانتزاع المبادرة من يد جنرالات الجيش كخطوة على طريق إرساء حكم ديمقراطي قادر على خدمة المصالح التركية العليا داخلياً وخارجياً. وتهدف الدراسة إلى استعراض المرحلة "الذهبية" لنمو العلاقات التركية-الإسرائيلية، كما تحلل المتغيرات التي طرأت على البيئتين الداخلية والخارجية واللتين فرضتا على حزب العدالة والتنمية اعتماد خيارات سياسية جديدة تقضي بانفتاح تركيا على العالمين العربي والإسلامي، والتي كان من الطبيعي أن تثير الشكوك الإسرائيلية، وتؤدي بالتالي إلى فقدان الثقة بين الطرفين، خصوصاً على ضوء النمو السريع للعلاقات التركية-العربية. حيث أدى تجاوب القيادة التركية الجديدة مع

مشاعر الشارع التركي حول الموقف من الظلم اللاحق بالشعب الفلسطيني إلى دفع العلاقات إلى ما يشبه حالة القطيعة الدبلوماسية مع إسرائيل ، وتعتقد الدراسة بأنه كان من الطبيعي أن تؤدي سياسات حكومة أردوغان، إلى تصادم مع القرارات والمخططات الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً في مسائل رئيسة: الحرب على العراق ، والموقف من الحربين على لبنان وغزة، وأخيراً الأزمة بين الغرب وإيران على خلفية المشروع النووي الإيراني، لذلك قامت الدراسة بطرح مستقبل العلاقات التركية-الإسرائيلية ، والخروج بمجموعة استنتاجات تساعد على استشراف آفاق التعاون الإقليمي بعد عودة تركيا كلاعب أساسي.

٤) دراسة (أبو مطلق، ٢٠١١) بعنوان: " العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية ٢٠٠٢-٢٠١٠".

حيث تناولت هذه الدراسة العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٢م، وقد ركزت على العلاقات الثنائية في مجالاتها وأبعادها المختلفة والمتعددة، وانعكاس هذه العلاقات على القضية الفلسطينية وأثر القضية الفلسطينية على مسيرة هذه العلاقات، وقد استعرضت الدراسة كذلك نشأة وتطور العلاقات التركية – الإسرائيلية في إطار تاريخي ومن ثم العلاقات الثنائية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، كما تم تسليط الضوء على البيئة الداخلية والخارجية للعلاقات التركية – الإسرائيلية ودورها في تعزيز العلاقات أو تراجعها، بالإضافة إلى أهم التحديات التي واجهتها؛ ومن ثم أبرزت الدراسة الحالية أثر العلاقات التركية – الإسرائيلية على القضية الفلسطينية؛ وانتهت بطرح سيناريوهات مستقبلية للعلاقات التركية – الإسرائيلية.

واعتمدت الدراسة على توصيف وتحليل المعطيات الداخلية والخارجية التي أسهمت في تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية، مستخدمة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ونظرية التوازن، والمنهج الاستقرائي التحليل الذي يساهم في فهم السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الثنائية.

دأرسفة (يسرى الغول، ٢٠١١) بعنوان: أئر صعوء حزب العءالة والآنمفة الأركف على العلاءاء الأركفة-الإسراءفلة

أأموراء هءة الأرسفة حول مءى الأئر الءف أءءه صعوء حزب العءالة والآنمفة الأركف - ذف الجذور الإسلامفة - إلى سءة الحكم، على مسار العلاءاء الأركفة-الإسراءفلة، فف ظل المأغفراف الإقلفمفة والأولفة. وأسأرضأ الأرسفة جذور نشأة وعوامل أأور العلاءاء الأركفة - الإسراءفلة كما قامأ بأسلفط الضوء على طبفة المءءاء والعوامل الأف أفعأ كلا الطرففف لأوطفء العلاءاء وصولاً إلى أأاف الأعاون الأسأراأفجف عام ١٩٩٦، بالإضافة إلى أهم الأءءفأف الأف وأجهأها؛ أم أناولأ جذور حزب العءالة والآنمفة، وعوامل نشأها، وظروف أعاظم أوره ومكانأها، كما أسهبأ الأرسفة فف البأأ حول مءى أأئر العلاءاء بفن أنقرة وأل أبفب فف ظل الرؤف المأغفرة والسفاساف الجءفة الأف أأبعأها حكومة العءالة والآنمفة، فف الأوجه نحو عمقها الأسأراأفجف واعأماء سفاسة أصففر المأسائل مع أول الجوار.

واعأمأأ الأرسفة على أألفل المعطفأف الأف أسهبأ فف أأور العلاءاء الأركفة-الإسراءفلة بجوانبها الأألفة والأرأفة، مسأأمة المنهج الوصفف الأألفف، كما قامأ بعرض العلاءاء بفن البلأف فف الأقرة المأضفة من ألال المنهج الأرفأف، أم أاولأ اسأرأاء الواقع واسأسأراف المسأقبل من ألال المنهج الاسأرأفف الأألفف، كما اعأمأأ فف أرها على نظرفة الأوازن لفهم وأأبع مسار العلاءاء الأناأفة بفن البلأف وإأراك أفاأها، الأمر الءف مكن الأرسفة من وضع سفنارفوهاب مسأقبلفة لمسار العلاءاء الأركفة-الإسراءفلة.

وأرأأ الأرسفة بأناأفة مفأها: أن هناك مءءاءأ أألفة وأرأفة أفعأ بأأور ألك العلاءاء واسأمرارها، فالأولأان كانأ لأفها من المأسائل والأزمات ما فءفع بأأمأفف وأقوفة روابط ألك العلاءاء، سواءً على الصعفء الأألف أو الأرفجف. ولكن بعء وصول حزب العءالة والآنمفة إلى سءة الحكم، وأأهاجه سفاسة أصففر المأسائل والاعأماء على عمق أركفا الأسأراأفجف، أضأأ العلاءاء الأركفة-الإسراءفلة من علاقاء قوفة إلى هشة وأفر ذأأ أهمفة.

لألك أوصأ الأرسفة بعء رفض الأأاء الأوروبي لعضوفة أركفا ففها، بأرورة أجز مقعء لأنقرة فف الجامعة العربية، أفأ سفوؤف ذلك إلى ربط المصالح العربية-الأركفة. كما أوصأ

الدراسة بضرورة استغلال حالة الفتور القائمة بين أنقرة وتل أبيب، بتعزيز العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية العربية مع تركيا، وتقديم المساعدات النفطية والمالية له، ثم تعزيز السياحة والاستثمار العربي في تركيا، مما سيوجب الحكومات التركية بمختلف انتماءاتها للعمل على بقاء تلك العلاقات واستمراريتها.

٥) دراسة (لبنى نبيه ٢٠١٢) بعنوان: "عام على الربيع العربي التداعيات الإقليمية والدولية".

ضمت الدراسة أربع محاور فيما يتعلق بالربيع العربي، استعرض المحور الأول مرور عام على الثورات العربية وجاء المحور الثاني تحت عنوان "البعد الدولي" الذي عن (مواجهة الولايات المتحدة لتحديات الشرق الأوسط - موقف الاتحاد الأوروبي من الربيع العربي - روسيا إزاء نتائج الربيع العربي - موقف تنظيم القاعدة وشركائه من الربيع العربي، أما المحور الثالث فجاء تحت عنوان "البعد الإقليمي" وركز على التداعيات الإقليمية للربيع العربي - إيران والزعزعة في العالم العربي - ممالك الخليج والربيع العربي - الأردن بين التظاهرات والإصلاحات - جبهة بلاد الشام والربيع العربي - تركيا والصحة العربية، وأخيرا جاء المحور الرابع تحت عنوان إسرائيل وواقع جديد في ظل الربيع العربي مشيرا إلى تداعيات الربيع العربي على لقضية الفلسطينية تأثير الربيع العربي على الجيش الإسرائيلي - رد الفعل الإسرائيلي على الربيع العربي.

٦) دراسة (سامح عباس ، ٢٠١٣) ، بعنوان: "في ظل ثورات الربيع العربي العلاقات التركية - الإسرائيلية من الإستراتيجية إلى التنافسية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ملامح خريطة العلاقات الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل بمنهج وصفي - تحليلي. في هذه الدراسة ثلاثة محاور رئيسية تشمل مجمل العلاقات بين البلدين منذ بدايتها وحتى اليوم، ومن خلال تحليل تلك المحاور مجتمعة يمكننا رسم صورة متكاملة الأركان لمستقبل العلاقات التركية- الإسرائيلية في ظل المتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية المتعاقبة الحالية

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي- التحليلي، إلى ثلاثة محاور رئيسية تشمل مجمل العلاقات بين البلدين منذ بدايتها وحتى اليوم، ومن خلال تحليل تلك المحاور مجتمعة يمكننا رسم صورة متكاملة الأركان لمستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل المتغيرات والمستجدات - تتناول هذه الدراسة العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد الحرب الباردة ، العلاقات التركية- الإسرائيلية في ظل حكم العدالة والتنمية، مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل ثورات الربيع العربي.

(٧) دراسة (العبيدي، ٢٠١٤) بعنوان " التطورات المعاصرة في العلاقات التركية الإسرائيلية (٢٠١٠- ٢٠١٣)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نوع العلاقات التركية الإسرائيلية وخصوصا ما شهدته من توتر في المجال السياسي والعسكري والأمني بعد اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية التركي واشتراط تركيا الاعتذار الرسمي لإعادة العلاقات بينهما وتم الاعتذار بينهم وعلى إثر ذلك تم التطبيع بين البلدين.

استخدم الباحث منهج النظام الدولي، ونظريه الدور وصنع القرار في دراسته للوصول إلى نتائج أكثر واقعية ومن نتائج هذه الدراسة ان العلاقات التركية الإسرائيلية مرت بمفصل تاريخي تتمحور حول اعتداء إسرائيل على سفينة مرمرة التي كانت متوجهة إلى كسر الحصار عن قطاع غزة والتي تم الاعتداء فيها على عدد من الأتراك وقتل الآخرين فتوقفت العلاقات التركية الإسرائيلية نتيجة لذلك.

(٨) دراسة (طاهر، ٢٠١٤) ، بعنوان : " الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي".

تهدف هذه الورقة إلى رصد الدور التركي عن طريق تحديد الأسباب والعوامل المحفزة له، بالإضافة إلى التعرف على محددات الموقف التركي من ثورات الربيع العربي، ومن ثم تداعيات هذه الثورات على الدور الإقليمي التركي. ثم تقييم هذا الدور في ضوء المعطيات السابقة ورؤية مستقبلية واستشرافية للدور الإقليمي التركي في أعقاب ثورات الربيع العربي.

تنتقل الدراسة من فرضية أساسية قوامها: أن المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة، وشهدها العالم، ساهمت في وضع تركيا أمام خيارات إستراتيجية، تتأرجح ما بين غياب

وعزلة عن عالم عربي وإسلامي يرتبط بها جغرافياً وتاريخياً، وبين تعنت ورفض أوروبي لا يقبل بها أو بمشاركتها، ولكنه يخشى تركها وانفلاتها. فما كان من تركيا إلا أن اختارت عمقها الاستراتيجي مع الإبقاء على حبل الود موصولاً مع غربها الأوروبي. وتصل هذه الورقة الى نتيجة ملخصها جلاء الحضور التركي الفاعل في الشرق الأوسط وتعدد أبعاد الأدوار التركية في الشرق الأوسط وما واجهته من تحديات وصعوبات، وبخاصة في ظل ثورات الربيع العربي، بحيث إن استمرارية الدور التركي وتطوره في المستقبل مرهون بالعوامل الحاكمة له والضغط التي تواجهه وكيفية معالجتها له، ولاسيما مع صعوبة الحفاظ على الصيغ التوافقية التي تطرحها حكومة العدالة والتنمية بين سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية من جهة، ودورها كحليف للولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية، والترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة ككل من جهة ثالثة، مع تأكيد عدم التعارض بين هذه الأبعاد وتكاملها مع بعضها البعض.

وبالتالي لا بد من التقييم الموضوعي للدور التركي، بعيداً عن التعويل عليه بشكل كامل، أو تجاهله، أو التحفز ضده. فتركيا - بحكم الجوار الجغرافي على الأقل - تمثل طرفاً أصيلاً في بعض القضايا التي تدور على حدودها، مثل المسألة العراقية، والملف النووي الإيراني، والعلاقات مع سوريا، وهي كذلك طرف مشارك في قضايا إقليمية عديدة أخرى فيما يتجاوز حدودها المباشرة. لكن الطبيعة المعقدة، والممتدة لقضايا المنطقة، وتعقيدات الداخل التركي تجعل الدور التركي - على نشاطه - مقيداً بعوامل ذاتية، ومعطيات خارجية، وأدوار ومواقف أطراف أخرى، بعضها مبادر ويطرح تصورات ومشروعات مخالفة للرؤية التركية، وبعضها يتعين عليه النهوض بمسؤولياته قبل الرهان على الأدوار التركية أو الارتهان بها.

٩) دراسة (عاهد المشاقبة، ٢٠١٤) بعنوان "العلاقات التركية-الإسرائيلية وانعكاساتها على

دول الجوار العربي "

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقات التركية الإسرائيلية، تلك العلاقات التي شكلت بيئة ملائمة لتحقيق تطور أكبر في مجالات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية، والتي لها أهميتها الإقليمية والدولية وأثارها المحتملة على الأمن القومي العربي وخاصة القضية الفلسطينية. فضلاً عن التأثيرات الآنية والمستقبلية السلبية لهذا التحالف على توازن القوى في المنطقة المختل

أساساً لصالح قوى غير عربية. وأجابت الدراسة عن سؤال الدراسة الرئيس وهو : ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي تحكمت في مسيرة العلاقات التركية الإسرائيلية؟ وما هي انعكاساتها على الدول العربية ، خاصة القضية الفلسطينية؟

واستخدمت الدراسة منهج تحليل النظم في العلاقات الدولية في ظل المرحلة الانتقالية التي تمر بها العلاقات التركية الإسرائيلية، من أجل عرض خصائصها وأبعادها من خلال دراسة نظرية تحليلية .

كما توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات منها : محاولة تركيا المحافظة على علاقتها مع الدول العربية والمحافظة على مصالحها مع إسرائيل من جهة أخرى - أن تعاضم الدور التركي في المنطقة قد يتعارض مع مصالح أطراف إقليمية ، الأمر الذي يجعل تركيا تنهج سياسة قابلة للشد والجذب بما يتواءم مع مصالحها.

وخلصت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

- الاستفادة من الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط ، وكسب هذه القوة في صالح القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية .
- العمل على تقوية العلاقات التركية- العربية لكسبها حليفا استراتيجيا في المنطقة.

الفصل الأول

الوجود اليهودي وتطوره التاريخي مع الخلافة العثمانية والدولة التركية

قامت العلاقات اليهودية مع النظام الحاكم في تركيا على مر الفترة الزمنية لوجود الدولة على الجغرافيا التركية ومنذ عهد بداية الدولة العثمانية وهجرة اليهود من أوروبا إلى أنحاء العالم . توجهوا اليهود إلى الشرق وتحديدًا المناطق ذات النفوذ الإسلامي لأنهم وجدوا في ظل الدولة الإسلامية من الحرية في ممارسة عقيدتهم وعدم اضطهادهم واستمر ذلك إلى أن تمكنوا من مفاصل الدولة وخصوصًا نهاية العهد العثماني وكان لهم تأثير قوي على حزب الاتحاد والترقي والذي من خلاله أصبحوا ينفذون خططهم وانتشارهم في العالم بعد تأسيس الدولة التركية الحديثة وإنهاء دولة الخلافة الإسلامية تطورت العلاقة بين اليهود والدولة التركية مما جعل تركيا من أوائل الدول المعترفة بإسرائيل كدولة على أراضي فلسطين. سيتم دراسة هذا الموضوع من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: اليهود والخلافة الإسلامية العثمانية

المبحث الثاني: دور الجمهورية التركية في تأسيس دولة إسرائيل

المبحث الأول اليهود والخلافة الإسلامية العثمانية

تطورت العلاقات التركية اليهودية من بعد احتلال الأندلس اسبانيا اليوم وحصل اليهود على كثير من الامتيازات في تلك الفترة بعد ان اثبتوا للدولة العثمانية ولائهم وانتمائهم وما لديهم من أموال التي كان لها الدور الأكبر في قبولهم وخصوصا أن التركيبة الديمغرافية للدولة العثمانية كانت تركيبه شاملة من عرب وأتراك وأوروبيين وأطياف كثيرة بسبب توسع الدولة ودخول مجتمعات كثيرة من أصول وعقائد مختلفة.

وعليه سيتم دراسة هذا الموضوع من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الدولة العثمانية واليهود.

المطلب الثاني: تحليل الجذور التاريخية للعلاقات التركية اليهودية وتطورها.

المطلب الثالث: العلاقات اليهودية والجمهورية التركية

المطلب الأول الدولة العثمانية واليهود

يقسم اليهود في العالم إلى ثلاث أقسام رئيسية وهم:

أولاً: الاشكانازيون (الاشكناز) وهم اليهود الألمان الذين عاشوا في الدول التي تتحدث اللغة الألمانية .

ثانياً: السفرديون (السفارديم) الذين عاشوا في الأندلس واختلطوا بالمسلمين، ويتميزون بالثقافة الواسعة بسبب اختلاطهم بالعرب والأمم الأخرى واكتسبوا من علومهم في الأندلس وهم الذين عاشوا وانتشروا في أنحاء العالم وخصوصاً الدولة العثمانية واستقر بهم الحال في فلسطين بعكس الاشكانازيون الذين عاشوا في انطواء ولم يخالطوا الأعراق الأخرى التي كانوا يعيشون في نفس المنطقة الجغرافية.

ثالثاً: الشرقيون وهم الذين كانوا يعيشون في فلسطين وتهجروا لأسباب عديدة مثل السبي وغيره وعاشوا في المناطق الشرقية كالعراق وأفغانستان وإيران وغيرها (سوسة، ٢٠٠٣م: ٩٢-٩٣).

بدأ اليهود في الهجرة من اسبانيا بعد الاحتلال الأوربي لإسبانيا والبرتغال وطرد حوالي (٣٠٠.٠٠٠) ثلاث مئة ألف يهودي في ١٤٩٢/٨/٢م بعد ان اكتشف الملك قريديناند وزوجته الملكة ايزابيلا الأهداف التي كان يسعى اليهود لتحقيقها في اسبانيا من تغلغل في إدارة الدولة من اجل التخريب ولكن الملك قريديناند لديه ارث تاريخي والذي شكل احد الدوافع لحقده على اليهود فانه يعود إلى مستوى تعامل اليهود مع سيدنا عيسى عليه السلام وكيف كان لهم الدور الأكبر في محاولة القضاء وقتل سيدنا عيسى عليه السلام وهذه الأسباب دعت الملك إلى محاولة القضاء على اليهود وشتاتهم في دول العالم وقد كانت الدولة العثمانية احد هذه الدول (النعمي، ١٩٩٧: ٢٤).

وبعد وصول اليهود إلى الدولة العثمانية وموافقة السلطان مراد الثاني دون أي شروط، قامت الإدارة العثمانية في توزيعهم للإقامة في مدن الدولة العثمانية وإعطائهم كامل الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية دون ان يتعرض لهم احد، وفي عهد السلطان سليمان القانوني تم منحهم امتيازات، وبعد حرب (موخاخ) ودخول العثمانيين المجر وجدوا اليهود يعيشون في ظروف سيئة

واضطهاد و عندها أشفق عليهم السلطان سليمان القانوني ونقلهم إلى المدن التابعة للدولة العثمانية واسوه باليهود الذين سبقوهم فقدمت لهم الدولة العثمانية الامتيازات والحرية التي كانوا يفتقدونها في الدول الأوروبية مما جعل اليهود يقدموا المساعدات للدولة العثمانية في حروبها في تلك الفترة.(النعيمي. ١٩٩٧ : ٢٩).

وبعد معركة " مرج دابق " ١٥١٦م سيطرة الدولة العثمانية على بلاد الشام مما جعل السلاطين يسمحون لليهود في زيارة القدس التي كان سكانها الأصليين الذين يعانون من الفقر ولكن اليهود انتقلوا للإقامة في فلسطين، ونقلوا معهم الأموال الكثيرة وانتشروا للإقامة في المدن الفلسطينية والاستملاك والتجارة والزراعة كراعياء يتبعون للدولة العثمانية التي أصبحت البلاد العربية تقبع تحت حكمها.(الخرزاعلة، ٢٠١٥ : ٦٧)

حاول نابليون بنوبرت استعمار فلسطين لإقامة دوله في الشرق من خلال السيطرة على الشرق وبالخص مصر وفلسطين في عام ١٧٩٩م متوجها إلى يهود العالم بالدعوة والنداء إلى تحقيق أهدافهم من خلال وعده لهم بفلسطين ضاربا على وتر الوراثة اليهودية لفلسطين محاولا كسب ودهم وخصوصا اليهود الذين يعيشون في الدولة العثمانية من اجل مساعدته في تحقيق أهدافه(سوسة، سابق، ص: ١٤٨)

بعد تولي السلطان محمد الثاني(١٨٠٨-١٨٣٩) بدأت الحركات الإصلاحية والامتيازات في الدولة العثمانية مستهدفة المجال السياسي والاجتماعي وهي بعامل ضغط من الدول الأوروبية واستغلته الدولة بعد ذلك في خلافة عبد المجيد الأول(١٨٣٩ - ١٨٦١) لكسب ولاء اليهود والمسيحيين المقيمين على أرضها وكسب تأييد القوى الأوروبية في حرب القرم مع روسيا(١٨٥٣ - ١٨٥٦) وهذه الإصلاحات أعفت اليهود والمسيحيين من دفع الجزية، وبعد صدور الدستور الوضعي في عام ١٨٧٦ في خلافة عبد الحميد الثاني (١٩٧٦-١٩٠٩) والذي أعطى الأقليات حق التمثيل في البرلمان العثماني(اتينجو، ١٩٩٥ : ٤٦)

بدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين والاستقرار في عام ١٨٣٧م وأقاموا أول مستوطنة محمية من الدولة العثمانية ومنحتهم امتيازات وحماية وحقوق بالقرب من مدينة القدس لتكون لهم أول نواه لتحقيق أهدافهم بعد ان أصبحت الدول الأوروبية تحاربهم وتحارب أفكارهم وتهجيرهم إلى

خارج أوروبا بحث عن الأمان وممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية وكان عددهم ما يقارب ١٥٠٠٠ الف نسمة في عام ١٨٥٩ م.: (أزمير، ٢٠١٣: ٩٨)

إلا أن الدولة العثمانية رغم منع اليهود بعض الامتيازات إلا أنها منعتهم من الاستيطان في القدس خاصة بعد أن لاحظت توجههم للإقامة في مدينة القدس من خلال سن القوانين التي تحد من إقامتهم في القدس من خلال منع بيع الأراضي وأقامت المباني ولكن عجزت الدولة العثمانية بالرغم من محاولاتها لمنعهم بسبب القوة المالية التي كان يملكها اليهود والدعم من الدول الأوروبية لليهود ودعمهم في إقامة أول مؤتمر عام ١٨٩٧ م الذي أسس الحركة الصهيونية وهذا المؤتمر هو أول تنظيم سياسي يحمل بعد قومي لليهود في العصر الحديث. (ربابعة، ٢٠٠٨ : ١٢٥-١٢٦)

سعت المنظمات اليهودية لاستقطاب المعارضة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد من خلال الدعم المادي والمعنوي لهم ونشأة أحزاب معارضة منها " تركيا الفتاه" والذي تأسس على يد مجموعة من الشباب المتأثرين بالفكر الأوروبي والذين قاموا بتشكيل هذه الجمعية السرية داخل الدولة العثمانية ولكن بسبب الضغوط عليهم من قبل السلطات العثمانية قام أعضائها بنقلها إلى أوروبا (أزمير، ٢٠١٣: ٩٩)

وقد كانت أهداف هذه الجمعية بان تقام دولة علمانية على غرار الدول الأوروبية ويحكمها دستور وضعي بعيد عن الدين وشرائعه التي أصبحت بحسب وجهة نظرهم متخلفة وهذه الأفكار لاقت قبولا من الشباب التركي بسبب قوتهم في الإقناع وترويج أفكارهم بقوه لدرجة أنهم استطاعوا ان يعزلوا السلطان عبد العزيز وقاموا بتنصيب السلطان مراد الخامس وعزله لأنه لم يتوافق مع أهدافهم وأفكارهم في فترة قصيرة.

بعد تولي السلطان عبدالحميد الثاني الحكم أعلن الدستور الجديد للدولة ولكن عطله بعد فترة بسبب الظروف التي حدثت في تلك الفترة وفي عام ١٨٨٩ م تشكل بين ضباط الجيش العثماني جمعية سرية تهدف الى عزل السلطان عبد الحميد الثاني تحت مسمى "الترقي والاتحاد" ولهذه الجمعية أهداف استطاعت ان تروجها من خلال شعاراتها وتحث على إعادة الدستور والحريات العامة وخصوصا حرية الراي والمحافظة على الأموال العامة وفكرة تقييد الصلاحيات للسلطان من الدستور (الصلابي، ٢٠١٨: ٣-٤)

انطلقت جمعية الاتحاد والترقي بمباركة يهودية ماسونية من مدينة "سلانيك" التي اعتبرها اليهود مركز لهم بسبب أعدادهم الهائلة فيها والتي تجاوزت ٧٠٠٠٠ وأسسوا فيها جمعياتهم ومحافلهم الماسونية التي انظم إليهم أعضاء الاتحاد والترقي واجتمعت أهدافهم على خلع السلطان عبد الحميد الثاني. (سلمي، ٢٠١٥: ٣)

في ٢٣ نيسان ١٩٠٩م استطاع حزب الاتحاد والترقي واليهود من عزل السلطان عبد الحميد واعتبروا هذا اليوم من أهم الأيام بالنسبة لأعضاء الحزب واليهود واعتبروه يوم عيد واحتفال، وهذا الحدث مدعوم من الدول الأوروبية والذي أكدته تصريحات قياداتهم عندما وجهوا الشكر لداعميهم في قولهم: "لقد كان للمساعدات المالية والمعنوية التي تلقيناها من الجمعية الماسونية الأثر الكبير في حركتنا ويجب ان لا نستقرب ذلك لأننا ماسونيون أيضا وأود أن أوجه شكري إلى الجمعية الماسونية الايطالية التي أمدتنا بالعون العظيم نظرا لارتباطنا الوثيق بها" (عريف، ٢٠١٨: ٥)

وفي ذلك، يقول السلطان عبد الحميد عن الانقلاب الذي تعرض له وأسبابه "ان هؤلاء الاتحاديين قد أصروا علي بان أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة (فلسطين) ورغم إصرارهم، لم اقبل بصورة قطعية هذا التكليف وأخيرا وعدوا بتقديم مئة وخمسين ليره انكليزي ذهباً فرفضت هذا التكليف بصورة قطعية أيضا واجبتهم بهذا الجواب القطعي أنكم لو دفعتم ملء الدنيا ذهباً فلن اقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي فلقد خدمت الملة الإسلامية والأمة المحمدية ما يزيد على ثلاثين سنة فلم اسود صحائف المسلمين، وبعد جوابي هذا اتفقوا على خلعي وابلغوني أنهم سيبعدونني إلى سلانيك فقبلت بهذا التكليف الأخير وهذا وحمدت المولى واحمدته انني لم اقبل بان الطخ العالم الإسلامي بهذا العار الأبدي والناشئ عن تكليفهم بإقامة دولة يهودية في الأرض المقدسة (فلسطين)". (النعيمي، ١٩٩٦: ٢٢٣)

وقد كان اليهود يسعون إلى تحقيق أهدافهم بالطرق السرية ولكن بعد التعديلات الدستورية عام ١٩٠٨م أصبح اليهود يطالبون في فلسطين لتأسيس دوله لهم على أرضها بشكل علني وذلك بسبب ان من قام بتعديل الدستور في الدولة العثمانية هم الحركة الماسونية وبعقيدة صهيونية يهودية وبمسمى جمعية الاتحاد والترقي التركية وخلال عشر سنوات حقق اليهود الأهداف التالية: (Keller, ٢٠١٣: ٤٣-٤٧)

السّمح لليهود في الإقامة في فلسطين بعد ان كان سابقا لهم جوازات سفر مميزة اللون ولا يسمح لليهودي من الإقامة أكثر من ثلاثة شهور

(١) السّمح لليهود في شراء الأراضي بعد ان كان ممنوعا ، وهنا برزت أهمية الشركة البريطانية الفلسطينية في يافا في بيع وشراء الأراضي من عائلات عربية غالبيتها لبنانية و في استملاك الأراضي ومن ثم بيعها للحركة الصهيونية.

(٢) حاجة الدولة العثمانية للمال فقد باعت الحكومة نفسها عامي ١٩١٢ و عام ١٩١٣ الأراضي الأميرية التابعة ملكيتها للدولة والواقعة في منطقة الجفتلك التابعة إلى لقضاء بيسان إلى الحركة الصهيونية ، لتكون وقفا لكل الشعب اليهودي.

(٣) أصبح هناك تمثيل لليهود في مجلس بلدي القدس عضوان.

(٤) تدفقت الهجرة بشكل منقطع النظير.

(٥) دخول تركيا الحرب العالمية الأولى وهنا كان عدد اليهود في فلسطين كبيرا مقارنة مع العدد قبل سنوات عدة وقد تم تجنيد جهاز استخباراتي يهودي للعمل لصالح بريطانيا ضد العثمانيين ورصد تحركاتهم العسكرية مما ساعدهم لدخول فلسطين عام ١٩١٧ ، عام صدور وعد بلفور.

المطلب الثاني تحليل الجذور التاريخية للعلاقات التركية اليهودية وتطورها

وقد مرت العلاقات التركية - الإسرائيلية بفترات متأرجحة بين التوتر والاستقرار، وإنه من الأهمية بمكان - قبل أن نوغل في هذه القضية - أن نبدأ الحديث بإطلالة سريعة على جذور تلك العلاقات، الذي من شأنه أن يجعلنا نتعرض للموقف العثماني من الوجود الإسرائيلي في فلسطين، مما يمكننا من وضع حقائق كثيرة لا يجوز إغفالها؛ كونها مفسرة التساؤلات كثيرة حول هذه المسألة، وموضحة لما بها من غموض.

أولاً : الجذور التاريخية

يعد المؤتمر الذي عقده اليهود عام ١٨٩٧م بمدينة بال السويسرية بداية حقيقية لخلق علاقات تركية يهودية ربما اتخذت شكلا عدائيا؛ لكون الطرف اليهودي كان يبحث عن كيانه المزعوم في الأراضي الفلسطينية، وبعيدا عن الحديث عن تفاصيل هذا المؤتمر يمكننا القول بأن المؤتمر كان دعوة جادة للأمة التركية العثمانية في ذلك الوقت لاتخاذ كل سبل الحيطة والحذر من هؤلاء، لأنهم كانوا يخططون من خلال هذا المؤتمر - لإسقاط الدولة العثمانية، وبالفعل نجد أنهم استطاعوا أن يعصفوا بها في خلال ربع قرن تقريبا، بل إنهم فعلوا أكثر من ذلك، بحيث هيمنوا على تركيا نفسها، وكانوا سببا في تأسيس العلمانية التي قادها مصطفى كمال أتاتورك (١٨٨١ م - ١٩٣٨م)، وتركوا بها مؤسسة ضخمة أثرت في الكيان التركي، وكل هذا لم يأت بشكل فجائي، بل كانت هناك إعدادات منظمة، وخطط مدروسة. (مجلة الشرق الأوسط، ٢٠٠٩: ١١٠)

وأمام هذا الحلم اليهودي الكبير الذي تجسد في الوجود الإسرائيلي في فلسطين، كان لا بد من العصف بأي شيء يقف عقبة كأداء أمام تحقيقه، ومن ثم قاموا بمواجهة السلطان التركي العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٩٢م - ١٩١٨م)، الذي رفض رفضا باتا طلب تيودور هرتزل لمنح اليهود قرى في فلسطين في المكان الذي تختاره الدولة العثمانية مقابل مساعدات مالية يقدمونها لسداد ديون الدولة، الأمر الذي أدى إلى تنحية هذا الرجل جانب ، حيث تجلّى دور يهود الدونمة على الساحة السياسية في تركيا من خلال أعضائهم الذين شغلوا مناصب قيادية في الدولة ومنهم

"جاويد بك الذي كان وزيرا للمالية في الدولة العثمانية، فكان لهم دورهم وتأثيرهم الكبير في إضعاف الدولة العثمانية ثم القضاء عليها، (ابو الحسن، ٢٠٠٨: ٧-٩)

وذلك عن طريق أدوارهم التي لعبوها في حركة "جون ترك" وهي جمعية سرية نشطة أثرت في مجريات الأحداث السياسية التركية، وكانت تباشر نشاطها من مدينة سالونيك، وكانت تضم اليهود الأكثر نفوذا في أوروبا، كما كانت جمعية الاتحاد والترقي ذات صلة بهؤلاء، وأسهم أعضاء يهود الدونمة في إسقاط السلطان عبد الحميد الثاني، وظهر الدور الذي قام به قره صو" اليهودي الدونمي الذي كان ضمن وفد إقالة السلطان عن منصبه، حيث أبلغه بعزله، كما برز دور "موشيه الأتيني اليهودي الدونمي الذي تولى حراسة السلطان عبد الحميد في منفاه بسالونيك، حيث استطاع هؤلاء أن يجدوا المسوغات التي تتيح لهم فرصة إقالته. (نيوف، ٢٠٠٩: ٤-٦)

لقد لعبت إنجلترا الدور الأكبر في تحقيق آمال اليهود في فلسطين من خلال وعد بلفور عام ١٩١٧م، مما أتاح لهم فرصة الاستيطان في فلسطين على الرغم من وقوف الدولة العثمانية ضد هذا المشروع، ولكن اليهود استطاعوا أن يكتفوا جهودهم في فلسطين لتثبيت أقدامهم هناك، وقد استطاعوا بفضل مساندة إنجلترا لهم أن يهجروا الكثيرين من اليهود إلى فلسطين، وكانت إنجلترا سببا في إزالة العقبات أمام الوصول إلى الأراضي الفلسطينية. (عبد الجليل، ٢٠٠٩: ١-٢)

ثانيا: موقف مصطفى كمال أتاتورك من اليهود

لقد تعهد كمال أتاتورك أمام اليهود بأن يخلق لهم جو مناسب لتجمعاتهم في تركيا بعدما تحقق لهم ما أرادوا في الأراضي الفلسطينية من توسعات في مستوطناتهم هناك - حتى إنهم سعوا إلى الوجود بشكل خفي في تركيا تحت أسماء إسلامية؛ حيث كانوا في بادئ الأمر يعيشون في سلانيك اليونانية التي كانت تابعة للدولة العثمانية، ثم إنهم تعاونوا بشكل فعلي مع جمعية الاتحاد والترقي التي كانت تضم عديدا من اليهود الأتراك المؤثرين في السياسة التركية، بل إنهم كانوا من المؤثرين في قراراتها وغلبت أعدادهم على أعداد الأتراك المسلمين أنفسهم. (عبد الجليل، ١٩٩١: ٣-٤)

وعلاوة على ذلك فقد تم في عهد أتاتورك أمر خطير - بالنسبة لكثير من المهتمين بالعلم الحديث من الأتراك - وهو استجلاب رجال العلم اليهود الفارين من الهجوم النازي على اليهود، حيث يقول الكاتب التركي حكمت أوزدمير: كانت هناك خطوة جادة حدثت في تاريخ العلم الحديث وهي أهم خطوة وقد تمثلت في النهوض بالجامعة التركية عام ١٩٣٣م، أما الحدث الذي يمكن عده حدثاً تاريخياً في التقدم العلمي والتكنولوجي في تركيا، فقد تمثل فيما قامت به الحكومة التركية فيما بعد هذا التاريخ من استجلاب رجال العلم اليهود الفارين من الظلم النازي - الذي لاشك أنه كان غاشمة و جائر - إلى تركيا، ثم يستطرد قائلاً: لقد أسهم هؤلاء في النهوض بالحركة العلمية في تركيا». (درويش، ٢٠٠٣: ١٣-١٧)

إن كمال أتاتورك في علاقته باليهود، ربما سكت عن هذه العلاقة الكثير من المؤرخين الأتراك دونما تبرير، ولسنا نحاول التشكيك في ذمته، بل إننا نحاول أن نجد الحلول لما يعوق أفكارنا من غموض، ولربما كان الخبر الذي نشرته جريدة الحرية التركية بتاريخ ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٨م قد زاد الغموض غموضاً؛ حيث جاء عنوان المقال: افتتاح ميدان أتاتورك المزين بتمثال نصفي له في إسرائيل؛ حيث تمت مراسم الافتتاح في حضور السفير التركي في تل أبيب نامق تان وكذا حضور مسؤولين من الوزارة الإسرائيلية ومسؤولين من بعض سفارات الدول الأخرى. (الدالر، ٢٠٠٦: ٤٢-٤٣)

وإذا كانت السياسة الإسرائيلية التي تعي كيف تتعامل مع الأفراد البارزين في الدول الأخرى أمثال أتاتورك، والتي ترصد كل من يلهج لسانه بالهجوم على بلادها قد فهمت ما قاله أتاتورك كما فهمه الصحفي التركي، الذي أورد ما قاله أتاتورك في حق اليهود لما وضعت له هذا النصب التذكاري الذي امتلك ميدان كاملا يحمل اسمه، يقول أتاتورك في حق اليهود بتاريخ ٢٧ يوليو/ تموز ١٩٣٧م: إنه يتوقع قيام دولة لليهود في منطقة الشرق الأوسط، لكنها لن تستطيع أن

تمس فلسطين، وإن الأتراك لن يقبلوا احتلال اليهود لتلك المنطقة، وإنما سوف نمنع أي نفوذ يهودي أو نصراني يمكن أن يمس منطقة الأراضي المقدسة التي تحمل في طياتها آثار الرسول صلى الله عليه وسلم، ولدينا لذلك جيش ضخم. (Goldstone, ٢٠١١: ١٧)

على أننا نقدم الدلائل هنا على أن رجال أتاتورك الذين يقدسون كلماته، حتى اليوم، لم يوفوا بما قال أتاتورك، بل إنهم قاموا بعمل مغاير تماما لما قاله الرجل، فهل يعني هذا أنه كانت هناك حسابات سياسية أخرى تم إخفاء معانيها تحت كلمات أتاتورك!؟

لكي يتضح الأمر أماننا علينا أن نرصد موقف حكومات ما بعد حكومة أتاتورك الذي توفي بعد كلماته هذه بحوالي عام، وذلك سنة ١٩٣٨م.

ثالثا : حكومات ما بعد أتاتورك وموقفها السياسي من إسرائيل

يذكر الكاتب التركي تشاتين ياتكين أن حكومة إينونو فتحت أبواب تركيا على مصاريحها لليهود الفارين من ألمانيا فيما بين ١٩٤٠م - ١٩٤٣م. (Bunns, ٢٠١١: ١٤٤)

لقد شهد عام ١٩٤٢م هجرات واسعة النطاق لإسرائيل؛ حيث سهلت الحكومة التركية لليهود تركيا مسألة الهجرة إلى إسرائيل، وتعاونت الحكومة التركية مع اللاجئين اليهود الفارين من ألمانيا، وحاولت مساعدتهم بشتى الطرق؛ حيث تعهدت حكومة إينونو بحماية اليهود ومعاونتهم، بل إن هذه الحكومة أعطت الإذن لليهود وخاصة يهود بلغاريا ورومانيا بالهجرة إلى فلسطين، وفي هذا العام نفسه أصبحت تركيا ملاذا لآلاف اليهود من اليونان ورودس، ووجد آلاف اليهود الفرنسيين والإيطاليين والبلجيكين في تركيا الملاذ والوطن، وفي عام ١٩٤٥م فتحت الأكاديمية الحربية التركية بابها أمام المواطنين الأتراك، ورفعت قيود العرق والدين عن شروط الالتحاق بالأكاديمية، وبالفعل، قام اثنان من المواطنين اليهود بالالتحاق بهذه الأكاديمية، وتم فتح أبواب الأحزاب السياسية

أمام اليهود فيما بين ١٩٤٤م و١٩٤٦م، بل إن الأمر زاد حدة بأن خصصت لهم الحكومة التركية، في ذلك الوقت، أحزابا خاصة بهم . (نيوف، ٢٠٠٩: ٢٣)

رابعاً: حرب ١٩٤٨م واعتراف تركيا بدولة إسرائيل

بناء على ما تقدم ذكره آنفاً، يسوغ لنا أن نعد الحكومة التركية في ذلك الوقت أكثر لينا وأهدأ وطأة من الدول العربية الإسلامية التي عارضت قرار الأمم المتحدة بقيام دولة إسرائيل في فلسطين، وعلى الرغم من رفض تركيا لهذا القرار إلا أنها وقفت مكتوفة الأيدي أمام حرب ١٩٤٨م التي خاضها العرب ضد إسرائيل، وأعلنت أنها على الحياد، وذهبت كلمات أتاتورك المؤيدة للدفاع عن الأراضي المقدسة سدى، وكشفت السياسة التركية عن نواياها الحقيقية تجاه القضية الإسرائيلية (Bunns, ٢٠١١: ١٣٣).

من الجدير بالذكر أنه أثناء تلك المعارك الطاحنة قام رئيس الوزراء التركي شمس الدين كون التاي" بفتح الحدود التركية أمام اليهود الأتراك للهجرة إلى إسرائيل، ولم يكتف بذلك بل إنه أصدر الأوامر إلى شركات النقل البحري التركية لنقلهم من استانبول وإزمير إلى حيفا، ومن هنا بدأت العلاقات التركية الإسرائيلية في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مما جعل الدكتور شاؤول أحد اليهود الأتراك المهاجرين إلى إسرائيل يقول: نستطيع القول بأن هناك لوبي تركي يهودي في إسرائيل؛ حيث بلغ عدد يهود تركيا في بدايات القرن العشرين حوالي ٢٠٠ ألف يهودي، وتراجع هذا العدد نتيجة الهجرة إلى فلسطين ليصل إلى ٤٠ ألف يهودي عام ١٩٥٠م، والذين تبقوا في تركيا يحملون المذهب العلماني ومذهب الحداثة، وغيرها من مذاهب جعلتهم يؤمنون بأنهم إذا أرادوا أن يعيشوا في بلد ما فيجب عليهم أن يتمثلوا عادات وتقاليد ذلك البلد.

إن أكبر حدث أزعج العرب والمسلمين هو اعتراف أنقرة بدولة إسرائيل عام ١٩٤٩م، فلم
تكد جراح العرب تتندمل جراء حرب ١٩٤٨م، حتى جاء هذا القرار كصدمة هزت كيان كل
المسلمين، حيث كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بالكيان الصهيوني في فلسطين. (Kellar,)
٤٧: ٢٠١٣)

على هذا تبدلت طموحات أتاتورك الذي تعهد بحماية الأراضي المقدسة من العدوان
الصهيوني، والذي تعهد بأن يجعل من الجيش التركي القوي وسيلة للدفاع عن الشرف الإسلامي،
وقام خلفاؤه باتفاقيات وتسهيلات تخدم الكيان الصهيوني في فلسطين، وفي مقابل تعهد أتاتورك
بحماية المقدسات الإسلامية، تعهدوا هم بحماية الرعايا الصهاينة في تركيا وبذل ما في وسعهم
للقوف بجانب دولة إسرائيل الناشئة، وكانت خطواتهم جادة في سبيل ذلك، ولم يقفوا عند حدود
سبق كل الدول الإسلامية في الاعتراف بإسرائيل، بل إنهم مدوا لها يد العون والمساعدة، فتوطدت
العلاقات بين البلدين، (الخرزاعلة، ٢٠١٥: ١٢٣-١٢٤).

خامسا: الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل ١٩٥٨م

يجدر بنا هنا أن نشير إلى أن إسرائيل قد استفادت من حربها مع العرب عام ١٩٤٨م في
الوقت الذي لم تستفد فيه الدول العربية من نكستها في هذه المعركة، وكانت القوات الإسرائيلية أكثر
حيطة وحذرة؛ حيث جعلت الجموع العربية الغفيرة نصب أعين ساستها وراحت تفكر في الطريقة
التي تواجه بها مثل هذه الأعداد الضخمة، وعلى الرغم من أنها كانت دولة ناشئة وكان عليها أن
تحاول اتباع الطريق السلمي للتعايش مع العرب، إلا أنها فكرت في تأمين نفسها عسكريا، حيث
بدأت من قمة الهرم وبدأ تفكير عسكريها ينحصر في ضرورة امتلاك السلاح النووي في مهد
ظهوره.

ففي عام ١٩٤٨م ارتأى السياسيون الصهاينة أن قيام دولتهم مرهون بالاعتماد على
البرنامج النووي، حيث بدأت أول الدراسات النووية الإسرائيلية في عام ١٩٤٩م في مؤسسة وزمان

العلمية بإرشادات وتوجيهات من أرنتست ديفيد برجمان صديق العالم ورئيس الوزراء ديفيد بن غريون، بل إن إسرائيل قامت وبشكل خفي بتأسيس وزارة الطاقة الذرية حيث كان برجمان أول وزير لها عام ١٩٥٢.

وعلى الجانب الآخر، قامت إسرائيل بمحاولة استقطاب الدول الإسلامية الكبرى من غير الدول العربية التي كن لها العداء، فكانت تركيا وإيران من أوائل أهدافها السياسية، حيث نجحت في عقد اتفاقية تاريخية معهما كان هدفها ليس فقط تجنب دخول هذه الدول في معارك ضدها لمناصرة الدول العربية بل حظيت بتوقيع ساسة هاتين الدولتين على معاهدة التعاون العسكري فيما بينهم، والتي أطلق عليها اسم معاهدة الرمح الثلاثي، وقد عقدت في عهد حكومة عدنان مندريس عام ١٩٥٨م حيث قامت مخابرات الدولتين بالتعاون مع الموساد الإسرائيلي بإنجاح هذه الاتفاقية؛ بحيث تمت بشكل خفي وسري.

سادسا: فترة المعارك العربية الإسرائيلية وما بعدها والموقف التركي:

استمرت العلاقات التركية الإسرائيلية فيما بين توتر واستقرار وكان الاستقرار السياسي فيما بينهما هو الركيزة السياسية في مقابل توتر مصطنع، ربما كان الهدف منه حفظ التوازن السياسي.

خلال حرب ١٩٩٧م كان لتركيا موقف سياسي قوي يدين إسرائيل، ويرفض السماح للأمريكيين باستخدام القواعد العسكرية في تركيا إبان حرب ١٩٧٣م، ثم موافقتها عام ١٩٧٩م على فتح ممثليه لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة، حتى جاء تقديم بعض الأطراف العربية وخاصة سوريا الدعم لحزب العمال الكردستاني الذي أعلن قيامه عام ١٩٨٤م ونضاله المستمر ضد الحكومة التركية، مما أدى إلى تعديل مواقف تركيا تدريجيا مبتعدا عن الدول العربية، ومقتربا من إسرائيل.

أما عقد التسعينات، فقد شهد تطورة في العلاقات التركية الإسرائيلية، ومرد ذلك هو سماح سورية للقوى الجوية اليونانية بالهبوط في قواعد سورية وفق التبريرات التركية.

في العام نفسه استقبلت روسيا الاجتماع الثالث للبرلمان الكردي في المنفى في مبنى قريب من البرلمان الروسي وشارك معهم برلمانيون روس، كما أن روسيا وقعت اتفاقية تعاون عسكري وتقني مع اليونان.

أما دوافع إسرائيل فكانت مختلفة منها توقف محادثات السلام مع سورية في العام نفسه بسبب الاتهامات لسورية بدعم عمليات داخل إسرائيل وبالتعاون مع إيران، وهذا ما ترجم في الداخل الإسرائيلي بوصول بنيامين نتنياهو إلى الحكم عام ١٩٩٦ م (ينوف، ٢٠٠٩: ٣٧)

وجاء اتفاق مدريد عام ١٩٩١ م ليشجع تركيا في العام نفسه على رفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل إلى مستوى السفراء؛ حيث تم الاتفاق على تبادل الزيارات على أعلى مستوى في ظل تطورات متسارعة في علاقات البلدين. (السمان، ٢٠٠٣: ٤-٥)

ظلت العلاقة بين البلدين مستندة على الجذور التاريخية القوية سابقة الذكر والتي هيأها العلمانيون للبلدين لتكون أساسا، وربما يتأثر بعض الشيء بالحكومات الإسلامية الصاعدة خلال فترة ما قبل القرن الحادي والعشرين، ولكن سرعان ما يعود هذا الأساس إلى سابق عهده، حتى لقد شهدت فترة التسعينيات علاقات وطيدة ومتضامنة في مجالات شتى، لم يكن يتصور أنها ربما تتأثر يوما ما بأي تشكيل سياسي أيا كان اتجاهه.

لقد شهد عقد التسعينيات تعاوننا كبيرا فيما بين تركيا وإسرائيل، في سلسلة من الاتفاقيات في مجالات متعددة، وكانت علاقات وطيدة، وواسعة النطاق ربما بلغت هذه الاتفاقيات قرابة الثلاث عشرة اتفاقية كان من بينها اتفاقية الأمن المشترك فيما بين الدولتين، والتي عقدت في عهد حكومة تانسو تشلر في ١٣ مارس/ آذار عام ١٩٩٤م، وكذلك معاهدة التعاون العلمي في المجال العسكري

والتي وقعت في ٢٣ فبراير/ شباط عام ١٩٩٩م، ولم تسلم الحكومات التركية الإسلامية من هذه المعاهدات. (Aybras, ٢٠١٢: ٣٣)

على الرغم من أن حكومة نجم الدين أربكان كانت مناهضة للعلمانية وقراراتها إلا أنها لم تستطع الفكك من سلسلة الاتفاقيات التركية الإسرائيلية حيث وقع أربكان في ٢٨ | أغسطس/ آب ١٩٩٩م اتفاقية الدفاع المشترك والصناعات الحربية فيما بين البلدين . (Kellar, ٢٠١٣: ٣٧)

ومن المعروف أن نجم الدين أربكان لم يستطع تحقيق أهداف الاتجاه الإسلامي، فلقد انقض عليه العلمانيون لينحوه تماما عن لعبة السياسة، وكان ذلك إيذانا بضرورة إعادة صياغة الاتجاه الإسلامي، واتخاذ التدابير لكي يواجه الاتجاه العلماني الذي يستخدم كل السبل للدفاع عن العلمانية، ولهذا فقد كان على حزب العدالة الذي تقدم ليتولى مقاليد الحكم أن يقبل هذه الاتفاقيات التي اتسعت لتشمل مجالات عديدة استفادت من خلالها إسرائيل بثتى الطرق.

سابعاً: حزب العدالة والتنمية وأزمة العلاقات بين البلدين

حينما تولى حزب العدالة مقاليد الحكم عام ٢٠٠٢م كان عليه أن يسير قدما من : أجل تحقيق أهدافه السياسية، لكنه ظل مكبلا ببعض القيود التي ربما جعلته أكثر حيطة من الوقوع في براثن الانقلاب العسكري الذي قد يقوم به الجيش التركي في أي وقت حماية للعلمانية، والذي لا يتورع أن ينفذ هذا الانقلاب دون أن ينظر إلى تاريخ الحزب الحاكم أو إنجازاته، لذلك ظل أمر الاتفاقيات مع إسرائيل قائما، غير أن العلاقات شهدت توترا كبيرة مع مطلع القرن الحادي والعشرين (Goldstone, ٢٠١١: ٥٥)

إن العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينيات، والتي سبق ذكرها قد تم تفسيرها من قبل العديد من المراقبين والمحللين السياسيين على أنها منبثقة من تعاون استراتيجي مشترك، وفي هذه المرحلة كان الطرفان يحاولان استغلال المقاييس العسكرية لهذا التعاون لإحداث تقارب فيما بين البلدين، ومع ظهور حزب العدالة والتنمية على الساحة السياسية التركية عام ٢٠٠٢م ومع وصول تلك المجموعة السياسية الإسرائيلية - التي تفضل الخيارات العسكرية على خيارات السلام - إلى

الحكم دخلت تلك العلاقة مرحلة جديدة اتصفت بالقلق السياسي، على أن ذلك القلق السياسي الذي تفاقم فيما بين الحكومتين إنما هو شكل يتصف بقلّة الخبرة السياسية؛ أعني أنه ليس لهؤلاء الساسة خبرة كافية لمعرفة ما يمتلكون من هوية؛ فعبر هذه الهوية هناك قوي ديناميكية باطنة و عوامل أساسية قابلة للنقاش تؤثر في العلاقة فيما بين البلدين. (Kellar, ٢٠١٣: ١٢٠)

على أن هذه المقولة لا تخلو من التنويه إلى العلاقات القديمة بين البلدين ومن ثم يدعو الكاتب الدولتين للرجوع إليها، غير أنه يبدو أن سياسيي حزب العدالة والتنمية قد أدركوا هذه الجذور لتلك العلاقات؛ فسعوا جاهدين لتهشيمها والقضاء عليها شيئاً فشيئاً مستندين على الأحداث الأخيرة التي داهمت منطقة الشرق الأوسط والتي تمثلت في: (درويش، ٢٠٠٣: ١٦-١٧)

(١) حرب الولايات المتحدة على العراق باعتبارها الحليف الأكبر لإسرائيل.

(٢) أحداث الأقصى وسلسلة الاغتيالات التي نفذتها إسرائيل ضد الزعماء الفلسطينيين أمثال الشيخ أحمد ياسين.

(٣) الاعتداء الإسرائيلي على لبنان.

(٤) أحداث غزة.

لقد أثارت أصداء الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م ردود أفعال تركية اتخذت شكل الخوف على كيانها في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك تنبعت إلى المخططات الإسرائيلية التقسيم العراق، وهي مخططات قديمة نبه إليها كاتب هندي في كتاب له بعنوان "خنجر إسرائيل" حيث أورد كتاب (محنة أمة.. ماذا جرى في العراق؟..). أن تقسيم العراق فكرة ليست جديدة بل " طرح منذ عام ١٩٥٧م حين نشر الصحفي الهندي كرانجياً كتابة بعنوان خنجر اسرائيل تضمن وثيقة سرية إسرائيلية عن خطة عسكرية تهدف إلى إقامة إسرائيل الكبرى من (نهر النيل إلى الفرات).

تقضي الخطة بتقسيم سوريا إلى ثلاث دويلات: درزية، وعلوية، وعربية سنية، وتقسيم لبنان إلى دولتين: مارونية، وشيعية"، وأضاف كتاب (محنة أمة.. ماذا جرى في العراق؟..). أن فكرة تقسيم العراق كما سجلها الكاتب الهندي تشمل تقسيمه إلى دولة كردية في الشمال ودولة عربية

في الوسط وإلحاق المنطقة الجنوبية بشاه إيران محمد رضا بهلوي، حليف الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، لتحقيق هدفين هما مكافأة الشاه، وخلق خلل في منطقة الخليج؛ لخدمة الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية والأمريكية . (عبد الحميد، ١٩٩١: ٤-٥)

وعليه، فقد ركز السياسيون الأتراك جهودهم على الحيلولة دون تنفيذ المخطط الأمريكي الإسرائيلي الذي يهدد الكيان التركي في المنطقة، ويجعل مشكلة الأكراد عقبة كأداء تقف أمام الاستقرار التركي، مما أدى إلى زيادة حدة التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية، ثم كانت الأحداث التي داهمت الشعب الفلسطيني من هجمات إسرائيلية وحشية سببا آخر في توتر هذه العلاقات.

لقد تأثرت العلاقات التركية - الإسرائيلية بهذه الأحداث، حتى إن تركيا سحبت في بدايات عهد حكومة العدالة والتنمية سفيرها من تل أبيب "فريدون سينيرلي أوغلو؛ حيث اتهمت إسرائيل بأنها دولة إرهابية تمارس القتل وسفك الدماء تجاه الشعب الفلسطيني، وذكرت أنها تستدعي دبلوماسيها للتشاور معهم في هذا الأمر؛ حيث كان هذا الإجراء هو المرة الأولى التي تلجأ فيها أية حكومة تركية إلى سحب سفيرها من إسرائيل بسبب جرائم ارتكبتها ضد الفلسطينيين منذ بدء العلاقات بين البلدين، ولم تتأثر قط العلاقات المتميزة بين أنقرة وتل أبيب على مدى السنوات الطويلة الماضية، بأية تطورات على الساحة الفلسطينية، واعترفت وزارة الخارجية الإسرائيلية باستدعاء السفير فريدون سيندرلي أوغلو الذي عاد فعلا وبرفقته القنصل التركي العام في القدس المحتلة حسين بيكالي من تل أبيب وتحت غطاء من السرية إلى أنقرة، كما رفض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان استقبال شارون" رئيس وزراء إسرائيل في مطار أنقرة، وازداد الأمر توترا عقب مقتل الشيخ أحمد ياسين، حيث اتهم أردوغان إسرائيل بالإرهاب .(درويش، ٢٠٠٣: ١٧)

واعتقد إن كان ذلك تعبيرا عن الحيلولة دون التعاون العسكري بينهما، لأن تركيا لا يمكنها أن تساند إسرائيل ضد العرب المسلمين، ولعل أعضاء حزب العدالة والتنمية كانوا يميلون كثيرة إلى مقولة أتاتورك أنفة الذكر حول مهمة تركيا باعتبارها دولة كبرى لحماية المقدسات الإسلامية

من هنا كان لابد من التخلص من تلك الاتفاقيات أو على الأقل تجميد العمل بها وعليه، فقد بدأ الحزب في التخلي عن سلسلة المعاهدات السرية التي تكبلت بها تركيا منذ بداية الاتفاقيات العسكرية بين البلدين؛ حيث تخلى عن هذه المعاهدات شيئاً فشيئاً بحجة عدم استفادة تركيا منها، خاصة وأن إسرائيل تستغل أسلحتها التي من المفترض أنها تصنع طبقة لإنتاج حربي مشترك في حروبها ضد الفلسطينيين واللبنانيين؛ وتستهلك هذه الأسلحة فيما لا تستفيد تركيا الأمانة من تلك الحروب من أية معدات حربية تنتجها الدولتان.

وفي يوليو ٢٠٠٣م قررت الحكومة التركية في أول اجتماع تولى فيه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان رئاسة الهيئة العليا للصناعات العسكرية، قرر إلغاء كل العقود العسكرية الموقعة أو قيد التوقيع مع الشركات الإسرائيلية، وقدرت قيمتها بحوالي ٢٠ مليار دولار، ومن هذه العقود تحديث الدبابات التركية، والمشاركة في تصنيع مروحيات إسرائيلية روسية، وإلغاء عقد شراء ١٢ طائرة تجسس بدون طيار وفي التقييم النهائي، فإن تركيا لم تستفد عسكرياً أو تكنولوجياً من اتفاقياتها مع إسرائيل، فمن جهة سقطت ٩ طائرات من طراز F٤ تم تحديثها في إسرائيل بسبب أعطال فنية، مما حدا بالمسؤولين الأتراك إلى سحب فكرة تعديل ٤٨ طائرة أخرى من الطراز نفسه، كما أن هذا التحديث لم يكن على المستوى التكنولوجي المطلوب، ومن جهة أخرى لم تحقق مشروعات التصنيع العسكري المشترك نقل التكنولوجيا التي تسعى تركيا إليها، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها مقارنة بشرائها جاهزة، كما اعترفت مصادر تركية أن جزءاً مما وقع من اتفاقيات مع الشركات الإسرائيلية جاء لخدمة مصالح شخصية وليس لمصلحة عامة. (نيوف، ٢٠٠٩: ١١-١٢)

جاءت حرب إسرائيل على لبنان عام ٢٠٠٦م لتخدم حركة العلاقات التركية الإسرائيلية، ولتزيد من حدة التوتر بين البلدين، وقد عمت المظاهرات المستنكرة لهذه الحرب ربوع استانبول والمدن التركية الأخرى، وطالب الشعب التركي حكومته بضرورة إيقاف إسرائيل حتى ولو استدعى الأمر الخيار العسكري، وكانت باحات المساجد التركية في استانبول متنفساً للشعب التركي للتعبير عن غضبه واستيائه. (ابو الحسن، ٢٠٠٨: ٩-١٠)

على الرغم من ضغط الجيش التركي على الحكومة لتهدئة العلاقات مع الحكومة الإسرائيلية قبيل حرب إسرائيل على لبنان، إلا أن ذلك لم يكن وسيلة مجدية لوقف تحركات الحزب الحاكم لتأييد الفلسطينيين واللبنانيين، بل لقد تأكد أنه كانت هناك مساح حثيثة لوقف الهجوم على لبنان، وقد ارتأت الحكومة في تلك الملاينة والملاطفة طريقة للمراوغة السياسية، فأبدت استعدادها لفتح باب النقاش مع إسرائيل حتى لا تقع الحكومة في شرك الانقلاب العسكري من جديد.

لعلنا ندرك مدى وعي "جول" وأردوغان لمثل هذا الشرك الذي ينصب من أجل الإطاحة بهم، فلقد حاول أردوغان أن يظهر للجيش التركي العلماني، القادر على الإطاحة به، كيف أنه يرحب باستقبال شيمون بيريز الذي قام بزيارة لتركيا، وذلك أواخر عام ٢٠٠٧م، وهذه كانت المرة الأولى التي يدعي فيها رئيس إسرائيلي إلى برلمان دولة غالبية سكانها من المسلمين (عبد الجليل، ٢٠٠٩: ٥٢)

على أن هذه الملاينة ما لبثت أن انقلبت إلى مشكلة كبرى بين البلدين عقب هجوم و إسرائيل على غزة وارتكابها المجازر ضد شعبها.

ثامنا: مشكلة دافوس عقب مذابح غزة

كانت الضربات على غزة وقتل الكثير من الفلسطينيين انتهاك للأمة العربية والإسلامية بصورة أثارت غضب الشعوب العربية والإسلامية، التي نددت بما يقوم به الجيش الصهيوني المسلح تجاه الشعب الفلسطيني في غزة؛ حيث بدأت إسرائيل حربها ضد غزة في شكل هجوم عسكري متكامل العدة والعتاد، لا يقف في جرائمه البشعة عند طفل أو شيخ أو امرأة، فيما يوصف بأنه حرب إبادة جماعية، أو محرقة تشبه ما ذكره عن محرقة اليهود في ألمانيا؛ ومن الجدير بالذكر أن تحركات القادة العرب لوقف نزيف الدماء العربية في فلسطين كانت تحركات فاترة باردة، لم تكن لتتناسب مع الوضع السياسي للدول العربية والإسلامية في المنطقة، مما أثار الشعوب الإسلامية في مختلف البلدان.(نيوف، ٢٠٠٩: ٢٠-٢١)

أما الحكومة التركية والتي يمثلها الزعيم رجب طيب أردوغان فقد وقفت وقفة أشاد بها الكتاب والمحللون السياسيون، حتى قال بعضهم عن موقف أردوغان في مقابل موقف الزعماء العرب: أوليس مخزية أن يقول رئيس الوزراء التركي أردوغان عن إسرائيل وعن خداع أولمرت له ما لم يقله الرئيس المصري، وأن يحمل أردوغان، لا الرئيس الفلسطيني محمود عباس، موقف حركة حماس إلى مجلس الأمن؟! أليس سؤالاً مشروعاً كيف تكون قطر، الدولة الخليجية الصغيرة، هي التي تحتضن الآن مؤتمرات ولقاءات مصالحات عربية - عربية، وهي التي رعت اتفاق التسوية اللبنانية الأخير، والداعية الآن لاجتماع طارئ للقمّة العربية، بينما لا تفعل مصر التي تحتضن مقر الجامعة العربية والمسئولة عن معابر غزة المحاصرة ذلك بل لا تتجاوب حتى معه؟! (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٤-٧)

واعتقد أن الغضب الشديد يعتمر الآن في صدر كل إنسان عربي أينما كان، وهذا أمر جيد ومطلوب، غضب على حكومات عربية تقف عاجزة أمام عدو إسرائيلي يمارس القهر والعدوان على الفلسطينيين، بينما ترفض بعض هذه الحكومات حتى طرد الإسرائيليين من بلادها، فكيف بمقاتلة إسرائيل؟! غضب شديد هو أيضاً على جيوش عربية تقبل أن تكون في موقع المتفرج بدلاً من أن تكون في حال المواجهة مع عدو يعجز عن تحقيق نصر عسكري حقيقي ضد فصيل فلسطيني مقاوم في بقعة عربية صغيرة، كما عجز في حربه ضد المقاومة اللبنانية، غضب عربي عارم هو أيضاً على الدول الكبرى ومهزلة مجلس الأمن والأمم المتحدة والغابة المجتمع الدولي لكن ماذا بعد هذا الغضب؟ هل سيبقى الإنسان العربي محلقاً في فضاء الأخبار على الفضائيات التلفزيونية أم سيحاول تغيير الواقع ليكون له، ولمن بعده، مستقبل أفضل؟

أما كلمات الغضب التي أيقظت الحماس الإسلامي داخل ملايين المسلمين فكان نصها كالتالي: سيد بريز أنت أكبر مني سناً، وقد استخدمت لغة قوية، وأشعر أنك ربما تشعر بالذنب قليلاً، لذلك ربما كنت عنيفة، أنا أتذكر الأطفال الذين قتلوا على الشاطئ . وأتذكر كذلك قول رئيس وزراء من بلدكم: أنهما يشعران بالرضا عن نفسيهما عندما يهاجمان الفلسطينيين بالدبابات، وأشعر بالحزن حين يصفق الناس لما قتلته، يصفقون لأن عدد كبيرة من الناس قد قتل، وأعتقد أنه من الخطأ وغير

الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج، وبعد فإنني أود الرد على بعض الملاحظات التي جاءت في مداخلة الرئيس بيريز.. وأثناء كلماته يتدخل منظم المؤتمر بقوله: من المؤسف أنه لا يوجد وقت كاف لكلماتك، ثم يصفق الناس تعبيراً عن انتهاء كلمة أردوغان أو ربما الإحراجة لكي يبتتر ما أراد قوله لكنه يحاول بكلمات إنجليزية التعبير عن رغبته في إكمال حديثه، ثم يقول: من فضلك اتركني أنه كلامي، غير أنه عبثاً ما كان يحاول، فقد قاطعه المنظم مرة أخرى مما أثار غضبه؛ حيث قال: شكراً لكم، لهذا السبب لن تعود إلى مؤتمر دافوس بعد هذه المقاطعة، فأنتم لا تتركوني أتكلم، وسمحتم للرئيس بيريز بالحديث مدة خمس وعشرين دقيقة، أما أنا فقد تحدثت نصف هذه المدة فحسب، هذا شيء مستحيل. (وزارة الخارجية التركية، ٢٠١٠)

لقي هذا الموقف ترحيباً من الأوساط الشعبية في تركيا التي احتفى الإسلاميون فيها بهذه المناسبة، وراحوا يستقبلون أردوغان في المطار؛ ليثنوا على ما فعل، أما الأحزاب السياسية في تركيا على اختلاف توجهاتها اليمينية واليسارية، ومعها جموع الشعب فقد وقفت موقفة تضامنية مع غزة، في صورته المختلفة المادية والمعنوية والثقافية، وغيرها؛ حتى إن حسين تشليك" وزير التعليم التركي أصدر قراراً بالوقوف دقيقة حدادة في طابور الصباح داخل كل مدارس الدولة الابتدائية والإعدادية؛ لذا لم يكن موقف أردوغان مستبعداً بالنسبة للشعب التركي، ويكفي للتدليل على ذلك ما قاله "محسن يازيمي رئيس حزب الوحدة الكبرى في تركيا تعليقا على موقف أردوغان في دافوس: "لو لم يفعل أردوغان ذلك، لما سمحنا له بالدخول إلى تركيا مرة أخرى، أما زعماء حماس فقد قدروا ما فعله أردوغان؛ فأثنى المتحدث باسم حماس، سامي أبو زهري، على موقف تركيا التي أدانت الهجوم الإسرائيلي، وأشار إلى موقف رجب طيب أردوغان المشرف . (وزارة الخارجية التركية، ٢٠١٠)

جاء مؤتمر دافوس ليصفع السياسة الإسرائيلية بيد أردوغان، ولم يكن أمام إسرائيل خيار سوى اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية هذه القضية التي قد تضر بمصالحها مع تركيا، مما اضطر باراك حسين أوباما الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية إلى أن يقوم بزيارة

لتركيا لم تلق ترحيباً ضمن الأوساط الشعبية؛ حيث تظاهر الإسلاميون في مدن مختلفة بتركيا استياء من زيارة أوباما، ويبدو أن الأمر لم يكن سيئاً بالنسبة للحزب التركي الحاكم الذي لا يريد لسياسته أن تتسم بالحدة، إلا حينما تستدعي الأمور ذلك؛ حيث رأي في زيارة أوباما تأييداً الأهلية الحزب- أمام الجيش التركي - لأن يقود البلاد داخلية وخارجية. (الامم المتحدة، ٢٠١٠)

ويجدر الإشارة إلى رسم الخريطة السياسية التي يلعبها سياسيو الدولتين: تركيا وإسرائيل، فتركيا بقيادة حزب العدالة و التنمية الإسلامي تسعى إلى: (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٥-٧)

- ١) تحجيم العلاقة مع إسرائيل شيئاً فشيئاً.
- ٢) تحييد إسرائيل في مسألة علاقة تركيا بالدول العربية، ومحاولة رفع الاحتقان القديم بين العرب والأتراك، وخلق أجواء حوار ناجحة. ٣
- ٣) هناك تاريخ من العلاقات الوطيدة بين البلدين بدأ قبل إعلان إسرائيل وتداخل هذا التاريخ منذ تضافر الأتراك مع اليهود في صورة العلمانيين لإسقاط دولة الخلافة، والرأي عندي أن سياسيي حزب العدالة يفتنون إلى هذا جيداً.
- ٤) لازالت مخاوف الحزب من الجيش التركي تقلق أحلامهم السياسية.
- ٥) حزب العدالة يحاول أن يتعامل مع قضية العلاقات التركية الإسرائيلية بشكل هادئ، وما كانت غضبة أردوغان في مؤتمر دافوس إلا غضبة لملايين المسلمين؛ لذا فهو يدرك تماماً أن هذا لن يحسب على حزبه.
- ٦) حزب العدالة والتنمية لديه فرص كثيرة لقطع تلك العلاقات إضافة إلى ما سبق ذكره، فإسرائيل لن تسكت عن حزب الله، وسوف تحاول مرارا اختراق لبنان، وتقسيم العراق.

أما إسرائيل بقياداتها الجانحة لتفضيل الخيار العسكري فهي: (مركز الوحدة العربية، ٢٠١٨: ٣-٤)

(١) تدرك تماما أنها تستطيع أن تحرك الجيش التركي ضد حزب العدالة، ولكن هل تنجح هذه المرة في ظل التكتلات الإسلامية في تركيا، مما قد يؤدي إلى تفتت تركيا نفسها وهو ما يدركه العسكريون الأتراك في ظل تصعيد مشكلة الأكراد، إضافة إلى محاولة حكومة رجب طيب أردوغان سن القوانين والديساتير التي تحجم صلاحيات الجيش التركي، بل تسعى إلى محاكمة المنتهكين لحقوق الحكومة، والوقوف ضد التنظيمات الإرهابية التي تسعى الإسقاط الحكومة، واغتيال رجالها البارزين مثل تنظيم أرجنكون.

(٢) تدرك تماما أن تاريخها الطويل مع تركيا، ربما يشفع لها في أي خطأ ارتكبته أو ترتكبه أو ربما سوف ترتكبه تجاه العرب من جيرانها.

(٣) تدرك تماما أن لديها كرتا رابحة تستطيع به أن تضغط على تركيا وهو الولايات المتحدة الأمريكية، فهل تنجح في أن تزيج عن الرئيس أوباما أعباء هموم بلايين الدولارات التي فتت الاقتصاد الأمريكي.

(٤) تدرك تماما أن لديها كرتا أخيرا يحميها، ولا يجعلها في حاجة إلى أية قوة عسكرية تساندها، حتى ولو كانت تركيا حليفها الأول في الشرق الأوسط، وهذا الكرت يتمثل في قوتها العسكرية المدرجة ضمن القوى العسكرية العالمية بما تمتلكه من سلاح نووي، فهل تضمن عدم مقدرة إيران على امتلاك سلاح نووي في غضون سنوات وهل تدرك تماما أن تركيا خالية من هذا السلاح نفسه.

خلاصة القول إن علاقة تركيا بإسرائيل قد مرت بمراحل قوة وضعف، استقرار ونوتر انتهت بهذا التوتر الشديد الذي ربما لن يسمح بعلاقة استقرار جديدة طالما أن حزب العدالة والتنمية يتربع على طاولة السياسة التركية، ويحسم أموره السياسية بحنكة ودهاء سياسي.

المطلب الثالث العلاقات اليهودية والجمهورية التركية

بدأت الثورة التركية على الخلافة الإسلامية بدايتها في فصل الدين عن الدولة والابتعاد في سياسة الدولة عن أي روابط دينية وذلك من خلال عزل السلطان محمد وحيد الدين وتنصيب مكانة السلطان عبد المجيد ابن عبد العزيز على يد مصطفى جمال ومؤيديه وبمساعده انجليزيه والين كان لهم دور كبير في هذا التوجه والذي اقره في مؤتمر لوزان بمباركة بريطانية وباعتراف الحلفاء بتركيا في حال أن تركيا الجمهورية قامت بتنفيذ الشروط التالية:(٧٠-٦٩: ٢٠١٣, Kellar)

(١) قطع العلاقات بين تركيا والإسلام.

(٢) إنهاء الخلافة الإسلامية.

(٣) ان تقوم الحكومة التركية بقمع أي حراك يقوم به أنصار الخلافة الإسلامية.

(٤) إنهاء الدستور الديني (الإسلامي) وتطبيق الدستور المدني.

في ٢١ تشرين أول/أكتوبر ١٩٢٣م أعلن مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية وإنهاء الخلافة الإسلامية العثمانية بعد صعوده المنبر وتحدث مباشرة قائلاً " لقد أرسلتم في طلبي كي أنقذ الموقف في لحظة الحرج، لكن هذا الحرج من صنعكم انتم، فليس منشأ هذه الأزمة أمر عابر بل خطأ أساسي في نظام حكومتنا، لذلك أقرر أن تصير تركيا جمهورية لها رئيس يختار بطريقة الانتخاب " أعلن مصطفى كمال نهاية الخلافة الإسلامية وأعلن الجمهورية التركية بعد مهاجمة العاصمة العثمانية من قبل القوات التابعة له والسيطرة على الدوائر الرسمية فيها وعزل السلطان، وعلى أثر ذلك تم اختيار مصطفى جمال أتاتورك رئيس للجمهورية التركية الجديدة. تم الاتفاق في معاهدة لوزان على أن يكون للأقليات قوانين خاصة بهم ومزايا محمية في نهاية الدولة العثمانية من خلال تمثيل نيابي للأقليات في المجلس الوطني والعديد من الحقوق التي نصت عليها قوانين منحهم إياها الدولة ويتم الإشراف على تطبيق هذه القوانين وحمايتها من قبل عصبة الأمم المتحدة (الجميل، ١٩٩١: ٣٣١-٣٣٤).

بعد إعلان الجمهورية التركية وعلمنة الدولة اختلف الوضع بسبب ان العلمانية لا تعترف

بأي عقيدة أو عرق بل على العكس تنظر إلى جميع الأفراد من خلال القانون وأي امتيازات لجهة

معينه ينفي صفة العلمنة عن الدولة ولذلك تم التنازل من قبل اليهود وباقي الأقليات عن هذه الامتيازات لتمكين الدولة التركية من تطبيق العلمانية وفصل الدين عن الدولة لتوجه الجمهورية التركية إلى تطبيق قوانينها الوضعية الجديدة على جميع أفرادها بالتساوي دون النظر إلى أي عقيدة أو عرق بعينة (Goldstone, ٢٠١١: ٦٦).

بعد الحرب العالمية الأولى وبدعم مالي من قبل أصحاب رأس المال اليهود في تركيا وفي مقدمتهم " إدموند دي روتشلد" لتشجيع اليهود وخصوصا الفقراء منهم بالهجرة الى فلسطين وتقديم لهم كل سبل الدعم من وسائل نقل وجوازات سفر وتصاريح وتأمينهم بمراكب لنقلهم من اجل توطيئهم في فلسطين وتحقيق أهدافهم(الخرافة، ٢٠١٥: ٦٧).

يعتبر الموقع الجغرافي لتركيا موقع مهم لليهود وخصوصا ما قدمه لهم من خدمه في فترة الحرب العالمية الثانيه حينما نزع الكثير من اليهود في اوروبا هربا من الحرب وسيطرة النازية على المناطق التي يسكنوها مما دعا الحكومة التركية لحمايتهم ومساعدتهم وتسهيل لهم طرق الهجرة إلى الشرق وخصوصا إلى فلسطين ، وقامة الحكومة التركية بسبب الحرب بفرض الضرائب على أفرادها ومنهم اليهود الأتراك الذين هربوا إلى فلسطين ليسلم رأس المال اليهودي من الضرائب التركية. (Goldstone, ٢٠١١: ٤٩)

المبحث الثاني العلاقات التركية الإسرائيلية بعد ١٩٤٨ م

منذ عام ١٩٤٨ أي بعد تأسيس ما يسمى بدولة إسرائيل ، مرت العلاقات التركية الإسرائيلية بعدة مفاصل تاريخية ، كان تتسم بالثبات تارة ، وبعدم الاستقرار تارة أخرى ولذا يمكن تقسيم العلاقات التي مرت بها العلاقات التركية الإسرائيلية بعد ١٩٤٨ إلى الآت:

المطلب الأول: العلاقات التركية الإسرائيلية من ١٩٤٨ م-١٩٦٧ م.

المطلب الثاني: العلاقات التركية الإسرائيلية من ١٩٦٧-٢٠١٩ م.

المطلب الأول العلاقات التركية الإسرائيلية من ١٩٤٨م - ١٩٦٧م.

تعتبر تركيا من أوائل الدول المعترفة بإسرائيل بعد تأسيسها وذلك في ٢٨ مارس/آذار ١٩٤٩ بعد أقل من عام على تأسيسها وكانت قد أسست علاقاتها على مبادئ حقوق الإنسان والسيادة الدولية والمصالح المشتركة والمتبادلة

وقد قسمت الفترة التاريخية للعلاقات بين تركيا وإسرائيل إلى فترتين رئيسيتين: الأولى أطلق عليها التحالف السري للأطراف في نهاية الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أما الفترة الثانية فأطلق عليها فترة الانحياز التام، وامتدت منذ الثمانينيات، مروراً بالتسعينيات حتى منتصف العقد الأول. وقد تصاعدت وتيرة المد والجزر في قلب هذه العلاقات ضمن مثلثين، الأول: إسرائيلي تركي - عربي، حيث كان التفاعل في داخله سلبياً من وجهة النظر الإسرائيلية إذ بقي العامل العربي متغيراً سلبياً في مجمل العلاقة مع تركيا لاعتبارات تاريخية وثقافية وجغرافية وحضارية وأما المثلث الثاني فهو: إسرائيلي - تركي - أمريكي إذ كان التفاعل ضمن ثنائيه إيجابياً بشكل متصاعد وتعاون مع هذه العلاقة من وجهة النظر الإسرائيلية أيضاً لأن العامل الأمريكي بقي يقوم بدور القوي للتحالف الإسرائيلي - التركي على اعتبار أن تركيا دول أطلسية ولعبت دوراً مهماً في الإستراتيجية الأمريكية العالمية في احتواء المخاطر الدولية لاسيما الخطر السوفييتي، وهكذا كان الدور الإسرائيلي (يوسف، ومصطفى، ٢٠١١ : ٢٥)

ولذا قامت تركيا بإرسال بعثتها الدبلوماسية إلى إسرائيل في عام ١٩٥٠م وأصبح هناك تقارب سياسي وتمثيل رسمي بينهما.

تغيرت العلاقات التركية الإسرائيلية في عام ١٩٥٥م وذلك بسبب حلف بغداد الذي رأت إسرائيل أنه سيؤثر على مصالحها وأمنها القومي وازدادت الأمور تعقيداً بعد الجيش الإسرائيلي الأراضي المصرية في العدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) على أثر إعلان الحكومة المصرية تأميم قناة السويس والذي أدى إلى انخفاض للتمثيل الدبلوماسي بين تركيا وإسرائيل وقد استمر هذا الوضع لمدة سبع سنوات حتى عادت العلاقات إلى طبيعتها بينهما. (Jacob, ٢٠٠٤ : ٣٠-٣٦)

بسبب حرب ١٩٦٧م والذي قام الجيش الإسرائيلي فيه من احتلال الأراضي العربية وهي القدس الشرقية والضفة الغربية من الأراضي الفلسطينية التي كانت خاضعة للحكم الأردني وسيناء من الأراضي المصرية والجولان من الأراضي السورية كان الموقف التركي مؤيدا للدول العربية وقامت تركيا بالطلب من الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب من الأراضي المحتلة. (Jones, ٢٠١٥: ١-٣)

المطلب الثاني العلاقات التركية الإسرائيلية من ١٩٦٧-٢٠١٩.

تدهورت العلاقات التركية الإسرائيلية في فترة ما بعد حرق المسجد الأقصى من قبل اليهود والذي جعل من تركيا داعمة لردة الفعل الإسلامية والذي زاد من هذا التنافر في العلاقات تصويت تركيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار الذي اعتبر الحركة الصهيونية تمثل احد أشكال العنصرية المنافية لرسالة الأمم المتحدة، وفي هذه الفترة اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية

وهذا الاعتراف زاد من وتيرة الخلاف بين الدولتين. (٤٢-٤٠: ٢٠١٠، Islamoglu)

قامت الأطراف التركية والإسرائيلية لاحتواء الخلافات بينهم بعد تلك الأزمة وخصوصا في ثمانينات القرن الماضي وعلية تم إرسال السفراء وأصبح التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء ولكن الإعلان الإسرائيلي بان القدس هي العاصمة لدولة إسرائيل عاد إلى التخفيض الدبلوماسي بينهما الى مستوى متدني في عام ١٩٨٠. (الجميل، ١٩٩١: ٣٩-٤٠)

وقد قامت العلاقات التركية الإسرائيلية في عقد الثمانينات من القرن الماضي بمراحل مد وجزر حيث عادة العلاقات الدبلوماسية إلى مستوى القائم بالأعمال ولكن بسبب الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام ١٩٨٧م، ولذا قامت تركيا على إثر ذلك باعترافها بفلسطين كدولة في عام ١٩٨٨م ولكن بقيت العلاقات مستمرة على مستوى القائم بالأعمال إلى ان تم إعادة الوضع إلى طبيعته وإرسال السفراء بين البلدين عام ١٩٩٢م. (الخرزاعلة، ٢٠١٥: ١٣٧)

وقد شهدت العلاقات التركية - الإسرائيلية تطورا كبيرا بعد حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد وأخذت تتجه نحو التعاون الإستراتيجي انطلاقاً من الإستراتيجيتين الأميركية والإسرائيلية تجاه المنطقة العربية، لإقامة النظام الإقليمي الجديد وبشكل يهدد الأمن القومي العربي والأمن القومي لإيران والجمهوريات الإسلامية، ولضمان الاستقلال عن الإتحاد السوفييتي السابق لقد أفنعت إسرائيل المؤسسة العسكرية في تركيا أن التحالف الإستراتيجي بين البلدين يفتح بوابات البلدان العربية على مصراعيها للطرفين مما يجلب لهم امتيازات وثروات هائلة والهيمنة على المنطقة أو اقتنعت الدولتان أن التحالف العسكري بينهما يشكل قوة ردع هائلة ضد العرب للتوصل

إلى اتفاقات جديدة لاستغلال أراضي المنطقة ومواردها وثرواتها، العالمية والكيان الصهيوني في تطويق سورية على حدودها الشمالية والغربية ووضعها في الكماشة التركية - الإسرائيلية، وذلك لتقييدها وتقليص خياراتها الوطنية والقومية، وبالتالي تقليص الخيارات أمام البلدان التي ترفض الهيمنتين الأميركية والإسرائيلية (حسين ، www.refnet.gov.sy).

أما موقف شارون المعادي للسلام فقد تسببت مواقف رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرييل شارون المعادية للسلام في تخريب العلاقات بين تركيا وإسرائيل، التي كانت تحسنت مع المناخ الذي نشأ نتيجة عملية السلام في الشرق الأوسط خلال تسعينيات القرن الماضي. وأدت زيارة شارون التحريضية إلى المسجد الأقصى عام ٢٠٠٠ إلى إشعال الانتفاضة الثانية، وتسببت سياسته القاسية ضد الفلسطينيين في تخريب العلاقات التركية الإسرائيلية.(الخرافة، ٢٠١٥: ١٣٨)

وبعد خمس سنوات، أٌخذت خطوات تهدف إلى تحسين العلاقات بين البلدين، حيث قام كل من وزير الخارجية التركي في ذلك الحين عبد الله غول، ورئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان، بزيارة إسرائيل وفلسطين (بفارق أربعة أشهر بين الزيارتين). (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٣-١)

وانتقدت تركيا بشدة الهجوم الإسرائيلي على لبنان يوم ١٢ يوليو/تموز ٢٠٠٦، وعلى غزة يوم ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨.(الخرافة، ٢٠١٥: ١٣٩)

وشهد منتدى دافوس الاقتصادي عام ٢٠٠٩ مشادة كلامية بين رئيس الوزراء التركي في ذلك الحين رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي آنذاك شمعون بيريز، حيث تحدث بيريز محاولاً شرعنة الهجوم الإسرائيلي على غزة، وتصرف بشكل ينتهك الحدود الدبلوماسية. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٣-٢)

ورد عليه أردوغان قائلاً "إن ارتفاع صوتك ناجم عن الشعور بالذنب.. عندما يتعلق الأمر بالقتل فإنتم تعرفون جيداً كيف تقتلون.. أعرف جيداً كيف قتلتم الأطفال على الشاطئ"، مضيفاً "لقد انتهى دافوس بالنسبة لي"، وقام مغادراً الجلسة. ولقي موقف أردوغان صدى كبيراً لدى الرأي العام العالمي، وخاصة في العالم العربي. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٢-١)

الفصل الثاني الاتفاقيات والمعاهدات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية

بدأت العلاقات التركية – الإسرائيلية بصورة رسمية في شهر آذار/مارس من العام ١٩٤٩ عندما اعترفت الحكومة التركية قانونياً بقيام "دولة إسرائيل" مع بداية عام ١٩٥٠ كأول دولة ذات أغلبية سكانية إسلامية حيث التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن غريون برئيس الحكومة التركية عدنان مندريس في تركيا وتم تعيين الياهو ساسون كأول وزير مفوض لبلاده في تركيا، وتم تبادل السفراء بين الدولتين سنة ١٩٥٢، وتطوّرت هذه العلاقات بين أنقرة وتل أبيب في مختلف الحقول العسكرية والإستراتيجية والدبلوماسية لتصبح إسرائيل أكبر شريك عسكري ومورّد أسلحة إلى الدولة التركية، وعليه توثقت عرى التعاون السياسي والدبلوماسي بين الدولتين خلال العقدين الماضيين إلى أن بلغت مستوى بالتحالف السياسي والاستراتيجي والعسكري على أساس وجود هواجس مشتركة لديهما من جراء الأوضاع غير المستقرة في دول الشرق الأوسط. (Islamoglo, ٢٠١٠: ١٣٧-١٣٨)

وأثارت هذه العلاقات شكوكاً لدى معظم الدول العربية، أضيفت إلى مشاعر الحذر المتبادل انطلاقاً من إرث العلاقات الثقيل ما بين العرب والدولة العثمانية . وقد مرت العلاقات التركية - الإسرائيلية بمراحل متعددة أثرت وتأثرت بالعديد من العوامل التي ساهمت في إضعافها وإصابتها ببعض الفتر والتوتر ، وفي فترات أخرى ساهمت عوامل في تقويتها وتقاربها بحيث وصلت الى ذروتها. (Shaw, ٢٠٠٥: ٤٠-٤١) ويمكن التدرج في الاتفاقيات التركية الإسرائيلية على الترتيب كما يلي:

يتناول هذا المبحث المطالبين الآتيين :

المبحث الأول: الاتفاقيات التركية الإسرائيلية منذ تأسيس دولة إسرائيل لغاية ٢٠١٢م.

المبحث الثاني: الاتفاقيات التركية الإسرائيلية خلال فترة الدراسة ٢٠١٢ - ٢٠١٨

المبحث الأول الاتفاقيات التركية الإسرائيلية منذ تأسيس دولة إسرائيل لغاية ٢٠١٢ م

وجدت محاولات عديدة بهدف دمج الشرق الأوسط ومن ضمنها الدول العربية في إطار إقليمي وتجسد ذلك بالتصريح الذي أصدرته كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بهدف ضمان أمن إسرائيل ضد التهديدات العربية المحتملة. ثم جاء إنشاء حلف بغداد عام ١٩٥٥ ليكون بمثابة التطبيق العملي لواحد من مشاريع ربط المنطقة بسياسية الأحلاف العربية الهادفة لتطويق سياسية الاتحاد السوفييتي السابق وتم طرح ما يسمى بالحزام الشمالي والذي يشمل كل من باكستان والعراق وإيران وتركيا تحت ذريعة حماية هذه الدول من الإخطار السوفييتية المتوقعة، أن حلف بغداد شكل عامل أساسيا في موقف تركيا إزاء العدوان الثلاثي ليس فقط بمعنى تحاشيها انتقاد بريطانيا وفرنسا أو رمزية خطوتها إزاء إسرائيل ولكن بمعنى مواصلة انتقادها معارضة مصر وسوريا للحلف. (Jacob, ٢٠٠٤: ٣-٤)

- عام (١٩٥٨) إقامة نوع من التحالف العسكري عقب قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وقد ضم الاتفاق بنوداً تنظم التعاون العسكري وتبادل المعلومات والتكنولوجيا.
- اتفاق سرّي عام (١٩٥٨) يكفل تعاوناً بين الطرفين في المجالات العسكرية والاستخباراتية.
- التعاون الأمني بهدف مكافحة الإرهاب عام (١٩٨٢) حيث أهدت إسرائيل تركيا وثائق تم الحصول عليها من بعض المواقع الفلسطينية تحوي أسراراً عن العلاقات بين منظمات فلسطينية وجماعات تركية يسارية، وأرمنية، وكردية.
- تسليم (٢٩٠) تركي تمّ القبض عليهم في عملية سلامة الخليل.
- تدمير إسرائيل قواعد منظمة "أسالا الأرمنية" في البقاع اللبناني خلال اجتياحها لبنان لأن هذه المنظمة كانت تهاجم المصالح التركية في كل مكان (الجهماني، ١٩٩٩).

واستمرت اتفاقيات التعاون وتوطيد العلاقات على كافة المستويات ويمكن اعتبار الفترة الواقعة بين (١٩٩١-١٩٩٦)، الأكثر فاعلية في بناء العلاقات تلك حيث تم رفع مستوى التمثيل السياسي بين البلدين إلى مستوى السفراء، والكثير من الزيارات التي تم القيام بها عدت الأولى من نوعها، كما تم التوقيع على العديد من المعاهدات وصور التعاون المشترك بين هذين البلدين (Yavuz, ١٩٩٧)

يتناول هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: الاتفاقيات التركية - الإسرائيلية على المستوى الاقتصادي.

المطلب الثاني: الاتفاقيات التركية الإسرائيلية على المستوى الأمني والعسكري.

المطلب الثالث: الاتفاقيات التركية - الإسرائيلية على المستوى السياسي.

المطلب الأول الاتفاقيات التركية - الإسرائيلية على المستوى الاقتصادي.

تهدف السياسة الاقتصادية التركية إلى الاستفادة من موقعها الإقليمي في المنطقة، محاولة الاستفادة من كل الفرص المتاحة، والعناصر المساندة، خاصة فيما يتعلق في مجال المياه؛ إذ تحاول تعزيز هذا الجانب لإقامة مشاريع تشاركية ومنتامية مع إسرائيل، والولايات المتحدة، وترى أن في هذه المشاريع إمكانية توفير مزايا اقتصادية أكبر، تمكنها من توفير قدر من الحماية في حال تعرضها لمشكلات اقتصادية.

إن الرغبة التركية في تزايد مستمر تجاه استثمار علاقاتها القوية بالغرب، والولايات المتحدة خصوصاً، لنيل المزيد من تلك المزايا الاقتصادية والتجارية، وكذلك تسريع عملية انضمامها للاتحاد الأوروبي، ولعب دور أساسي في ملء الفراغ الناشئ في الشرق الأوسط، خاصة بعد وقوع العراق تحت الحصار، وخسارة سوريا لحليفها الإستراتيجي الوحيد (الاتحاد السوفيتي). (معوّض، ١٩٩٧: ١٢٢)

وقد اتبعت تركيا إستراتيجية ذات مؤشرات خاصة لتعزيز الوضع الاقتصادي منها:

- توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع إسرائيل عام (١٩٩٦)، وتعتبر تركيا هي الدولة المسلمة الوحيدة التي أقدمت على هذه الخطوة، ودون أدنى شك فإن هذه الاتفاقية ساهمت بمضاعفة حجم التبادل التجاري بين البلدين، والذي ارتفع من (٤٤٦) مليون دولار عام (١٩٩٦)، إلى (٣٨,٣) مليار دولار عام (٢٠٠٨) (عكاشة، ٢٠١٣: ١١)

في حين يرى بعض المختصين أن هذه الاتفاقية ساهمت بالقضاء على الاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصادي التركي، إلى حدّ جيّد خاصة بعدما ارتفع إجمالي عجز الموازنة التركية إلى (١٢٩) تريليون ليرة تركية في الأشهر الأربعة الأولى من عام (١٩٩٥)، مقارنة بالمدة نفسها من عام (١٩٩٤)، وبلغ معدل التضخم (١٥٠%)، وانخفض دخل الفرد من (٣٠٠٤) دولارات إلى (١٩٢) دولاراً سنوياً؛ لذا وجدت تركيا أن إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل من شأنه أن يكون مدخلاً لتحسين الأداء الاقتصادي بين الطرفين، فضلاً عن تعزيز العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل،

سيسهم في تعزيز وضع تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية، للحصول على قروض جديدة لدعم إصلاحاتها الاقتصادية باعتبار إسرائيل الحليف الأول للولايات المتحدة في المنطقة (الرشدان، ١٩٩٨: ٣١)

- وجود النية لدى تركيا في إشراك إسرائيل رسمياً في مشروع "مياه السلام" عام (١٩٨٧)، عن طريق مدّ الأنبوب الغربي حتى الضفة الغربية لنهر الأردن، ولكنها تخلّت عن هذه الفكرة جرّاء معارضة الدول العربية المعنية (معوّض، ١٩٩٦: ١٢٢-١٢٣)

ويعتبر هذا المشروع -مشروع مياه أنابيب السلام-، من المشاريع التي تعلّق عليها إسرائيل آمالاً كبيرة مستغلة علاقاتها مع التركية لإنجازه لأن هذا يحقق لها هدفين: (الدليمي، ١٩٩٩: ٣٨-٣٩)

- هدف عقائدي مبني على الفلسفة اليهودية، التي تؤمن بوجود عمل اليهودي على الأرض حتى يكون أكثر التصاقاً وتعلقاً بها.

- هدف إستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي لإسرائيل، وبالتالي الاكتفاء الذاتي وقت الأزمات.

ثانياً: استغلال مشاريع جنوب شرق الأناضول من حيث التمويل، والتنفيذ والسعي نحو إنجازها بالكامل لتصبح ورقة ضغط وتهديد تركي ضد العراق وسوريا، وهو أحد الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة لإخراج أقوى دول الجبهة الشرقية من الصراع العربي - الإسرائيلي، وللتأثير على اقتصاديات هذين القطرين وعلى أمنهما القومي.

ثالثاً: تنمية الاقتصاد التركي وتطويره على حساب الأقطار العربية من خلال الإفادة من المشاريع المشتركة مع إسرائيل، وبالتالي يتم عرقلة المشاريع الاقتصادية العربية وإحلال تعاون إقليمي بديل عن مشاريع التعاون والتكامل الوحدوي. لذا فإن الطرفين، التركي والإسرائيلي، يسعيان لإنجاح السوق الشرق أوسطية؛ بهدف تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي.

رابعاً: معالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجه الطرفين فيما يتعلق بالتضخم، والبطالة، من خلال الحصول على التمويل اللازم للتطوير (الدليمي، ١٩٩٩).

خامساً: التوسع في الإنتاج الزراعي بعد توفير المياه اللازمة التي يمكن الحصول عليها خلال الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل.

المطلب الثاني الاتفاقيات التركية الإسرائيلية على المستوى الأمني والعسكري.

تعتبر العلاقات السياسية والأمنية والعسكرية التركية-الإسرائيلية ذات أهداف ومبررات تخدم مصالح الطرفين انسجاماً مع السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وأواسط آسيا، وارتأت السياسة الخارجية التركية أن التعاون العسكري مع إسرائيل يمكنها من تحقيق أهداف معينة: (عبد العزيز، (د.ت): ٤٩)

أولاً: مواجهة الأنشطة الإسلامية في تركيا، وتقييد أنشطتها، بالاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في هذا المجال، ويتيح لها قدراً من مقاومة الحركات الإسلامية الأصولية.

ثانياً: الحد من أنشطة حزب العمال الكردستاني، الذي ألحق خسائر فادحة بالمؤسسات التركية.

ثالثاً: ممارسة الضغوطات على الدول المجاورة، في ظل تصاعد وتيرة العنف والصراع خاصة مع اليونان، إيران، روسيا، سوريا.

رابعاً: العمل على تطوير إمكانيات الجيش، ليكون أكثر قدرة على المواجهة والتصدي للمخاطر، وتسعى تركيا لأن يكون جيشها في طليعة الجيوش في منطقة الشرق الأوسط، وفي واقع الأمر واجهت تركيا صعوبات كبيرة في الحصول على الأسلحة الأمريكية المتطورة؛ نظراً لاعتراضات جماعات حقوق الإنسان الأمريكية، وكذلك اعتراضات جماعات الضغط، والمجموعات المعارضة لتركيا خاصة اليونان التي عارضت بشدة امتلاك تركيا أسلحة متطورة، وقد لجأت تركيا إلى إسرائيل في هذا المجال نظراً لأن الأسلحة الإسرائيلية أقل تكلفة من الأسلحة الأمريكية، وإسرائيل لا تربط بيع أسلحتها بحقوق الإنسان، لذا فقد مهدت الولايات المتحدة الطريق لإنجاح هذا التحالف لأنه من جهة يلبي لتركيا الحصول على أسلحة متطورة، ويخدم المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من خلال الحليف الإستراتيجي - إسرائيل - التي تمكنت تركيا من إقامة تحالفات وتنسيق الجهود الأمنية والإستخبارية للتصدي أيضاً "للخطر الشيوعي والبعثي".

وإلى هنا ان أهداف ومبررات إسرائيل لا تكاد تختلف كثيراً عن الأهداف التركية إذ ترمي إلى إيجاد أسواق رائجة للمنتجات العسكرية الإسرائيلية، فهي تجد في تطوير مثل هذه العلاقات توفير دخل مالي لأن تحديث الجيش التركي يعتبر ورقة تجارية رابحة.

- وأيضاً وتتعدد صور التعاون بين القوات الجوية والبحرية التركية – الإسرائيلية:
- (١) اتفاق فبراير عام (١٩٩٦) والذي يسمح لكلا البلدين باستخدام المجال الجوي للآخر بغرض التدريب العسكري.
 - (٢) قيام طائرات تركية "أف ١٦" بإجراء تدريبات عسكرية دون مشاركة إسرائيلية في القواعد الإسرائيلية.
 - (٣) اتفاق تركي – إسرائيلي عام (١٩٩٧) وبموجبه تمت الموافقة على رسو خمس قطع بحرية تركية في ميناء حيفا.
 - (٤) توجيه رسائل تحذير وتهديد من طرف هذا التحالف إلى بعض دول الجوار خاصة "لبنان" حيث تم اختراق مجالها الجوي قبل هبوطها في الأراضي التركية.
- وإلى جانب ذلك، فإن هذه الصور والاتفاقيات توفر عمقاً إستراتيجياً لإسرائيل وسلاحها الجوي الأمر الذي يؤدي إلى مخاطر تهدد الأمن القومي العربي خاصة سوريا ولبنان.

ومن مخاطر هذه الاتفاقيات: (الجهماني، ١٩٩٩: ٧١-٧٢)

- (١) تزويد تركيا بمعلومات فنية عن إمكانيات طائرات "بيج" الروسية، بفضل الخبراء اليهود الذين هاجروا إلى روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتستغل تركيا مثل هذه المعلومات لتحديث نظام التسليح لديها تحسباً لأي هجوم واشتباك مع سوريا التي تعتمد على هذا النوع من الطائرات.
- (٢) السماح بالتنقل بحرية للموساد الإسرائيلي مقابل تزويد تركيا في مجال المراقبة الإلكترونية، لتأمين حدودها ضد أي خطر يهددها.
- (٣) مساهمة إسرائيل في بعض العمليات العسكرية التركية.
- (٤) الاستعانة بقمر التجسس الإسرائيلي لتزويد تركيا بالمعلومات وإمكانية ربط قيادتي الأركان في البلدين عن طريق القمر الصناعي [الجهماني، ١٩٩٩].

أما القضايا التي ستصبح موضع تناقض في هذا التحالف فهي: (مركز الجزيرة للدراسات،
٢٠١٨: ٦-٣)

- (١) التنافس على الأسواق الاقتصادية في الدول العربية – في حالة عقد اتفاقيات سلام مع كافة الدول العربية – ودول الجمهوريات الإسلامية السابقة في الاتحاد السوفييتي. التنافس في مجال أفضليات السوق الأوروبية، في حال قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي فيما بين البضائع التركية والإسرائيلية.
- (٢) عدم وجود تصوّر مشترك في النظرة حول المسألة الكردية؛ إذ أن تركيا ضد تقسيم العراق وضد إقامة دولة مستقلة للأكراد خوفاً على أمنها القومي. أما إسرائيل فهي تدعم تقسيم العراق، وترى في الأكراد بؤرة للتوتر والصراع.
- (٣) عدم التوصل إلى اتفاق مطلق فيما يتعلق بمشكلة المياه، الأمر الذي ترى فيه إسرائيل أن هذا سيزيد من المشاكل المائية لديها.

المطلب الثالث الاتفاقيات التركية - الإسرائيلية على المستوى السياسي.

أخذ التعاون بين الأتراك والإسرائيليين ينمو بشكل تدريجي مع قيام "إسرائيل" بتوفير فرص العمل والتدريب التقني والاستخباراتي لوحدات الأمن والمخابرات التركية، حيث ظهر هذا التعاون الوثيق بين الطرفين ابتداءً من مطلع الخمسينات، وبالتحديد بين جهازي الموساد الإسرائيلي والأمن التركي، إذ وقع البلدان اتفاقيات أمنيته في صيف ١٩٥١ مقابل تزويد "إسرائيل" تركيا بمعلومات عم منظمات المعارضة التركية، خاصة المنظمات الكردية والارمنية، إضافة إلى النشاط اليوناني في منطقة الشرق الأوسط. (الجزاعة، ٢٠١٥: ١٣٧-١٤١)

وتطورت العلاقات بين تركيا وإسرائيل خلال خمسينيات القرن العشرين حيث زار رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون تركيا سرّاً سنة ١٩٥٧، التقى نظيره التركي عدنان مندريس، وطرح عليه فكرة إقامة حلف إقليمي، يرمي الى تقوية التحالف الاستراتيجي والاستخباري والاقتصادي بين إسرائيل، وإثيوبيا، وإيران وتركيا. و أشرف بن جوريون ووزيرة خارجيته غولدا مائير على تنفيذ هذه الفكرة بدعم وتشجيع من الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور، وتم التوقيع على معاهدة حزام المحيط بين إسرائيل، وتركيا، وإثيوبيا في آب/أغسطس ١٩٥٨، (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٤-٦).

سعت تركيا بكل السبل والفرص المتاحة إلى تعزيز الدور الإقليمي لها في المنطقة من خلال إقامة علاقات آخذة بالتطور مع الإسرائيليين، وتحديد مواقف معينة من خلال استغلال قضايا حساسة ومن اهم هذه القضايا:

أولاً: القضية الكردية ومجالات التعاون السياسي التركي - الإسرائيلي:

تعتبر القضية الكردية من أهم القضايا الداخلية التي تواجه تركيا، وتحاول الوقوف في وجه ما تطلق عليه الإرهاب الذي تربطه مباشرة بالمنظمات الكردية على وجه الخصوص، وقد ساهمت هذه القضية بشكل مباشر بتطور العلاقات مع إسرائيل لأن الرؤية التركية تتجسد في إمكانية الاستفادة من الإسرائيليين في طريقة التعامل مع هذه المشكلة، دون أن يؤثر ذلك على السيادة

التركية بل العكس تريد من هذه العلاقات فرصة لتقوية وجودها العسكري والسياسي في المنطقة والمشكلة الكردية لا تعتبرها تركيا منفصلة عن أوضاع خارجية عليها موجهتها مثل: تدهور الأوضاع في شمال العراق، والمزاعم بوجود علاقات إيرانية وأخرى سورية بالمنظمات التركية المتطرفة، وأن إقامة علاقات تركية إسرائيلية يقوي الموقف التركي (نور الدين، ١٩٩٣: ٣٥).

وتفيد المعلومات الواردة من أنقرة والقدس أنه بعد توقيع التعاون العسكري عام (١٩٩٦) بين الطرفين، تمّ رسم سياسة واضحة المعالم لمواجهة هذه المشكلة، وبدأ التنسيق في تبادل المعلومات السياسية، والعملياتية عن الوضع في التنظيمات الكردية والتجمعات الكردية المتواجدة في كل من العراق، سوريا، إيران، ولبنان، وتستغل نشاط الموساد، في هذا المجال، ثم اتخذت وزارة الدفاع والأركان العامة في كل من إسرائيل وتركيا قراراً بتنشيط التعاون السري على الاتجاه الكردي، ويعتبر هذا من التكتيكات الإستراتيجية لمواجهة الأخطار بعيدة المدى. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٥-٦)

يعتبر الموقف بين البلدين من القضية الكردية هو الهدف المعلن فيما تكمن أهداف ذات أبعاد وروى سياسية أبعد من ذلك بكثير، منها استغلال القضية الكردية بهدف خلق بؤر توتر جديدة في الشرق الأوسط، والشرق الأدنى، وكذلك في جنوب روسيا، وبهذا يتم غض الطرف من قبل المجتمع الدولي عن الصراع العربي الإسرائيلي ليصبح قضية ثانوية مقابل قضايا أكثر شموليةً واتساعاً، وبالتالي فإن هذا سيسهم في أجواء ملائمة أمام إسرائيل للتحرك بحرية أكثر واستقلالية في سياستها الاستعمارية. (يوسف ومصطفى، ٢٠١١: ٧١-٧٢)

ثانياً: العامل القبرصي في العلاقات السياسية التركية – الإسرائيلية:

شهدت العلاقة التركية-الإسرائيلية بعض التوتر بعد حدوث الأزمة التركية – القبرصية الأولى (١٩٦٣-١٩٦٤)، حيث اختارت "إسرائيل" صف اليونان، وبعد حرب (١٩٦٧)، أيدت تركيا الموقف العربي من الحرب، وطالبت بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي

احتلتها إسرائيل، كما صوتت تركيا في الأمم المتحدة ضد إلحاق شرقي القدس إدارياً بإسرائيل (معوّض، ١٩٩٨: ١٢٣).

وقد شهدت الفترة بين (١٩٦٥-١٩٧٠) تقارباً بين المصالح التركية والمصالح العربية، وكانت مشكلة قبرص السبب الرئيس في إيجاد ذلك التقارب السياسي، نظراً لذلك التشابه بين قضايا الأمتين، وهذا التشابه يثير الاهتمام بين قضية فلسطين وقضية قبرص، فبعد أن اتسمت العلاقات التركية - الغربية بالتقارب وكشفت السياسية الغربية عن وجهها الحقيقي تجاه العلاقات مع تركيا. لتبقى قضية قبرص نقطة تحول في سياسة تركيا تجاه الغرب، وكذلك تجاه الشيوعية التي ساندت قبرص ضد الحكومة التركية. لذلك لم تتوان في أن تنضم إلى مؤتمر القمة الإسلامي عام (١٩٦٩)، وتصبح من مؤسسيه وتشارك في مناقشة القضايا الكبرى التي تخص العرب مثل حرب (١٩٦٧)، وأحداث الأردن عام (١٩٧٠)، لتقف الأمتان العربية والتركية جنباً إلى جنب للتصويت في مجلس الأمن للمصالح المشتركة، فجاء تأييد تركيا لقرار اعتبار الصهيونية حركة عنصرية (١٩٧٥)، بعد أن حدث ذلك التقدم العسكري للعرب عام (١٩٧٣)، وتضافرت جهودهم لإيقاع الغرب في أزمة البترول؛ حيث أدركت تركيا أن وقوفها إلى جانب العرب يؤيد موقفها السياسي في قبرص، في الوقت الذي تخلى فيه الغرب عنها. (Shaw, ٢٠٠٧: ٤٧-٤٩)

أما في بداية الثمانينات فقد اتبعت تركيا إستراتيجية تسعى للموازنة في موقفها السياسي تجاه المنطقة وخاصة فلسطين التي تمثلت بالصراعات، وسعت لكسب إسرائيل على حساب القضية الفلسطينية في صفها للخروج من العديد من المآزق لتخرج من هذا كله بأرباح إستراتيجية تزيد من ثقلها السياسي في المنطقة (أبو الحسن، ٢٠١٠)

المبحث الثاني المعاهدات التركية الإسرائيلية من ٢٠١٢-٢٠١٨ إبان ثورات الربيع العربي واثرها على قضية فلسطين

تتميز هذه الفترة بعدم استقرار العلاقات بين تركيا وإسرائيل وذلك بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي وصفت بالاستفزازية بالنسبة للدولة التركية وخاصة في ما يتعلق بسفينة مرمرة التركية الذاهبة إلى غزة لكسر الحصار على غزة والتي اعترضتها القوات البحرية الإسرائيلية وهاجمتها وأدى ذلك إلى قتل تسعة من الأتراك الناشطين في المجال الإنساني وإلى جرح آخرين. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٥)

يتناول هذا المبحث المطلب الآتية:

المطلب الأول: الاتفاقيات التركية الإسرائيلية ٢٠١٠.

المطلب الثاني: المباحثات التركية الإسرائيلية إبان ثورات الربيع العربي ٢٠١٤-٢٠١٨

المطلب الأول الاتفاقيات التركية الإسرائيلية ٢٠١٠.

أبحرت سفينة "مافي مرمرة"، من ميناء "الارنكا" القبرصي، في ٢٠١٠، بعد عدة أشهر قضتها في الاستعداد لهذه "المغامرة"، إذ أكد مراقبون قبيل انطلاق السفينة أنها قد تتعرض للاستهداف الإسرائيلي. وأشرف على استعدادات "مرمرة" مجموعة من منظمات الإغاثة الدولية والتركية، من بينها "هيئة الإغاثة الإنسانية" التركي. (يوسف، ٢٠١٨: ٢-١)

حينما اقتربت السفينة من شواطئ قطاع غزة، حاصرتها مجموعة من قوات تابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية، واقتحمها وأطلقت النار على المتضامنين. وأدت تلك العملية العسكرية الإسرائيلية إلى استشهاد ٩ ناشطين أتراك، فيما توفي الناشط التركي العاشر "أوغور سليمان سويلماز"، متأثراً بجروحه في إحدى مستشفيات العاصمة أنقرة، يوم ٢٣ مايو/أيار ٢٠١٤. كما اعتقلت القوات البحرية الإسرائيلية -آنذاك- جميع الناشطين الذين كانوا على متن السفينة؛ وأفرجت عنهم بعد يومين من الاعتقال.. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٣-٤)

أدت تلك الحادثة إلى توتر العلاقات الرسمية بين إسرائيل وتركيا، ما دفع الأخيرة لسحب سفيرها من تل أبيب. وأما إسرائيل فقد أرجعت تلك الحادثة إلى عدم حصول السفينة على إذن رسمي منها لدخول شواطئ قطاع غزة. واشترطت تركيا على إسرائيل، لعودة العلاقات بين الطرفين، الاعتذار بشكل رسمي عن الحادثة، وتقديم تعويضات لضحايا سفينة "مرمرة الزرقاء"، ورفع الحصار عن قطاع غزة. ولم تتخذ إسرائيل في ذلك الوقت، أي خطوات في هذا الاتجاه؛ ما دفع تركيا إلى تخفيض علاقاتها مع إسرائيل إلى أدنى مستوى؛ حيث خفضت التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى القائم بالأعمال، وعلقت جميع الاتفاقيات العسكرية بين الجانبين (يوسف، ٢٠١٨: ٢).

ونُقل ملف الاعتداء على السفينة إلى المحافل القضائية الوطنية والدولية، في تركيا والولايات المتحدة وإسبانيا وبلجيكا وإيطاليا وغيرها من البلدان. كما تم نقل الملف على الصعيد الدولي إلى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. (Gemisi, ٢٠١٠: ٢-١)

في مارس/آذار ٢٠١٣، هاتف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، نظيره التركي رجب طيب أردوغان (الرئيس الحالي، ورئيس الحكومة آنذاك)، وقدم له اعتذاراً بشأن الهجوم على "مافي مرمرة"، فيما أعلنت يومها، الحكومة التركية رسمياً قبول الاعتذار. وأعلن الجانبان التركي والإسرائيلي، في ٢٧ يونيو/ حزيران ٢٠١٦، عن اتفاق لإنهاء الأزمة. وقال رئيس الوزراء التركي السابق، بن علي يلدريم، في مؤتمر صحفي عقده في أنقرة، في ذلك الوقت إن إسرائيل ستدفع ٢٠ مليون دولار تعويضات لعائلات الشهداء العشرة الأتراك، الذين قتلوا على متن السفينة، وأن البلدين سيتبادلان السفراء "في أسرع وقت ممكن". كما أعلن أن أنقرة سترسل أكثر من ١٠ آلاف طن من المساعدات الإنسانية، إلى قطاع غزة، وهو ما تم بالفعل. (BBC, ٢٠١٠: ١-٢)

إلا أن الاجتماع الذي عُقد في العاصمة الإيطالية روما، في يونيو/حزيران ٢٠١٥، بقيادة مسؤولين رفيعي المستوى من الطرفين، هما: فريدون سينيرلي أوغلو، مستشار وزارة الخارجية التركية الذي عُيّن أخيراً مندوباً دائماً لتركيا في الأمم المتحدة، ودوري غولد، القائم بأعمال وزارة الخارجية الإسرائيلية، كان من أهم اللقاءات التي جرت بين الطرفين من أجل العمل على تطبيع العلاقات. (Gemisi, ٢٠١٠: ٢-٣)

أما مؤخراً وتحديداً بعد لقاءات روما فقد ظهرت بعض المؤشرات على تحسُّن العلاقات، في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ مثل:

مقابلة بعض المسؤولين الأتراك مع وسائل إعلامية إسرائيلية مثل النائب السابق لرئيس الوزراء، بولنت أرنتش، وإطلاق القائمة بأعمال السفارة الإسرائيلية في أنقرة، أميرة أوران، تصريحات إيجابية تجاه تركيا كان منها أن: (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٦)

- ١) إسرائيل تدعم حق تركيا في الدفاع عن نفسها في مواجهة المنظمات الإرهابية.
- ٢) إسرائيل ترى أن الأسد قد فقد شرعيته منذ زمن، وأن الحل في سوريا لا بد أن يكون بدونهِ.
- ٣) على تركيا وإسرائيل أن تتعاونتا معاً على مواجهة الأسد.
- ٤) إسرائيل تدرك أن تركيا لاعب مهم وأساس في شأن غزة.
- ٥) إسرائيل تدعم التوجهات الإنسانية لتركيا في غزة.

لقاء الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، وحواره لمدة دقائق معدودة مع وزير البنية التحتية والطاقة والموارد المائية الإسرائيلي، يوفال شطاينيتس، خلال قمة الأمن النووي التي عُقدت في واشنطن في شهر مارس/آذار ٢٠١٦.

إرسال رئيس الوزراء السابق، أحمد داود أوغلو، رسالة تعزية لعائلات الإسرائيليين الذين قُتلوا في تفجير في إسطنبول في مارس/آذار ٢٠١٦.

حضور دوري غولد إلى إسطنبول لمتابعة جرحى الانفجار من الإسرائيليين حيث اعتُبرت زيارته أرفع زيارة لمسؤول إسرائيلي منذ ٢٠١٠ كما تم تسهيل عمله بشكل كبير من الجانب التركي.

إجماع مجموعة دول غرب أوروبا التي تضم أستراليا ونيوزيلندا وإسرائيل وتركيا بالإضافة إلى دول أخرى، في يونيو/حزيران ٢٠١٦، على ترشيح إسرائيل، لترؤس اللجنة القانونية في الأمم المتحدة. [الجزيرة نت]

وحول الاتفاق، وُجدت وعود من جانب الرئيس التركي للتعاون في ملف استعادة إسرائيل للجنود المفقودين في الحرب على غزة في عام ٢٠١٤، و يتضح أن إسرائيل لم تستطع فرض استعادة جنودها بموجب الاتفاق، وهو نفس الأمر مع تركيا التي لم تستطع فرض عملية فك كاملة للحصار عن غزة. أما فيما يتعلق بحركة حماس فلم تنجح إسرائيل في تحقيق مطالبها بإغلاق ما تقول إنه مكاتب لحركة حماس في إسطنبول، لكن يبدو أن هناك تفاهماً حول تعهد تركيا بأن لاتعمل حماس ضد إسرائيل انطلاقاً من أراضيها، وقد قال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم: "من الطبيعي وجود آليات ومكاتب دبلوماسية فلسطينية في تركيا تشرف على سير العلاقات بين البلدين". (البنداري، ٢٠١٩: ١-٤)

المطلب الثاني المباحثات التركية الإسرائيلية إبان ثورات الربيع العربي ٢٠١٤-٢٠١٨

استمرت المباحثات بين الطرفين التركي والإسرائيلي فترة طويلة وقد كانت هناك جملة من العوامل التي ساعدت على التوصل للاتفاق:

١. التغييرات الإقليمية في المنطقة

إن اهتمام الطرفين بتكوين تحالفات جديدة وشعور الحاجة المتبادلة من كل طرف تجاه الآخر في ظل الأخطار المشتركة خاصة في المجال الأمني وفيما يتعلق تحديداً بالمسألة السورية، وما يتعلق بالدور الإيراني في المنطقة يُعد دافعاً مهماً للتوصل للاتفاق، وقد تم التعبير عن هذا من قِبل زعماء ومسؤولين من الطرفين. (رفيد، ٢٠١٥: ١-٣)

في هذا الإطار، أن الاتفاق تم ضمن تفاهات إقليمية غير مباشرة تجمع كلاً من تركيا والسعودية وقطر وإسرائيل، في ظل مواجهة هذه الدول لتهديدات أو ظروف مشتركة سواء من الموقف تجاه داعش أو الاستياء من الدور الإيراني في المنطقة خاصة بعد الإحباط الذي نجم عن توقيع الاتفاق حول البرنامج الإيراني النووي لدى عدد من دول المنطقة، فضلاً عن تراجع الثقة بين هذه الدول وبين الولايات المتحدة كحليف أساسي لها، كما أن دولاً مثل مصر والإمارات قد تنضم لهذه الدول لتشكل معاً محوراً لتحقيق الاستقرار المفقود في المنطقة. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٥-٦)

يتسق هذا الأمر مع تغير ملحوظ في السياسة الخارجية التركية من أجل زيادة الأصدقاء وتقليل الأعداء.

٢. وجود دوافع اقتصادية

بالرغم من الأزمة الدبلوماسية، كانت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل تسير في اتجاه متصاعد وذلك لنشاط التجارة بين القطاع الخاص لدى الطرفين؛ لذا كان من المرجح أن حدوث الاتفاق الرسمي بين الحكومتين سيكون له دور في الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية ومستوى التبادل التجاري بين البلدين، وقد صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي بهذا بوضوح عندما دافع عن

الاتفاق قائلاً: "يتم تعزيز مصالحنا الحيوية من هذا الاتفاق ويفتح إمكانيّة لتعاون اقتصادي ثنائي كبير(نور، ٢٠١٥: ٩)

من ناحية أخرى، فإن ملف الطاقة كان له هو الآخر حضور قوي ومحفّز لإنجاز الاتفاق. وكانت إسرائيل قد عرضت على تركيا مشاريع لربط حقول غاز اكتُشفت في البحر المتوسط بساحل جنوب تركيا لتسويق إمدادات الغاز إلى أوروبا، وفي حال قبول الطرفين فإن تركيا ستحصل على أسعار مغرية للغاز كما ستستفيد من كونها ممرّاً للطاقة إلى أوروبا، فضلاً عن تنويع مصادر الغاز الذي تعتمد فيه على روسيا وإيران بشكل كبير، وإن كان هذا الأمر يحتاج ما لا يقل عن ثلاثة إلى أربعة أعوام لتحقيقه(غال، ٢٠١٢: ١-٣).

أمّا إسرائيل التي تُقدّر قيمة احتياطات حقول الغاز التي اكتشفتها بمئات المليارات من الدولارات، فإنها تحتاج إلى تأمين أسواق مستوردة للغاز قبل البدء بعمليات الاستخراج الشاقة والمكلفة، وهي أمام الخيارات المطروحة لن تجد طرفاً أكثر إفادة لمصالحها من تركيا..(مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٥-٦)

إن محاولات إسرائيل تجاوز تركيا وتأمين بدائل عنها في العلاقات الاستراتيجية مع اليونان أو قبرص أو بعض دول البلقان، سواء على الصعيد العسكري أو الأمني لم يُكتَب لها النجاح، كما يمكن الإضافة هنا بأن ملف الغاز سيعمل على رفع مستوى الدور التركي في المنطقة خاصة أن هذا الملف له ارتباطات بمصر وبقطاع غزة.(نور، ٢٠١٥: ٩-١٠)

٣. مكاسب الاتفاق

تعتقد تركيا أنها قدمت محاولة لكسر حصار غزة وأنها نجحت في التوصل لتخفيف الحصار وإيصال المساعدات الإنسانية، فيما تعتقد إسرائيل أن الاتفاق يُضفي نوعاً من المشروعية على حصار غزة خاصة أنه تم توقيعه مع الدولة الأكثر اعتراضاً على حصار غزة، كما ترتقب إسرائيل من تركيا دوراً تسميه "التخفيف من تشدّد حماس"، وكذلك دوراً في عملية استعادة جنودها المفقودين في غزة.(غال، ٢٠١٢: ٢-٣)

وهذا الاتفاق، بحسب نتنياهو، "يُنهي سنوات من العداء الإسرائيلي-التركي، ويحمي الجنود الإسرائيليين من اتخاذ إجراءات قضائية ضدهم بسبب حادثة "مافي مرمرة"، ويُبقي الحصار

المفروض على غزة على حاله، ويفتح إمكانية لتعاون اقتصادي ثنائي كبير. (ابو سيف واخرون، ٢٠١١: ٨٥)

وفضلاً عن ذلك فإن هناك مجموعة من المصالح المشتركة التي سيوفرها التنسيق الأمني والاستخباري في المنطقة ولكن ينبغي القول: إن هذا الأمر محاط بالشكوك.

٤. الأوضاع الداخلية لدى الطرفين

في هذه النقطة تحديداً وأمام ضيق الخيارات وتعثر المسار السياسي سواء بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية أو بين تركيا والأكراد، فإن التعاون بين الطرفين سيعمل على تخفيف الضغط، إن لم يكن له دور في التوصل إلى صيغ أفضل، خاصة بالنسبة لتركيا التي تواجه بالإضافة لسلسلة من التفجيرات معضلة مع حزب العمال الكردستاني ورديفه حزب الاتحاد الديمقراطي الذي لا تتورع الولايات المتحدة عن تقديم الدعم له، مما يضخم من مخاوف تركيا المتعلقة بإقامة كيان كردي على حدودها شمال سوريا. (خماش، ٢٠١٥: ٤٠)

٥. استعداد الطرفين للحوار وتقديم التنازلات

لا توجد ممانعة لدى الطرفين في الجلوس والنقاش مع بعضهما البعض حيث تجدر الإشارة إلى أن المحادثات بينهما كانت ثنائية ولم تتم بوساطة دولة ثالثة بالرغم من وجود مبادرات من أكثر من طرف في أعقاب الأزمة، وفي هذا السياق كانت هناك رغبة وتشجيع من الولايات المتحدة للتوصل للاتفاق، كما رحّب البيت الأبيض بالاتفاق فور الإعلان عنه واعتبره خطوة إيجابية داعمة لتحقيق الاستقرار في منطقة شرق البحر المتوسط (ابوسيف، ٢٠١١: ١٥٩)

ويتضح من البنود الأولية أن كلا الطرفين لم يحقق مطالبه بدرجة ١٠٠% مما يدل على وجود تنازلات ثنائية لتحقيق الاتفاق، ويبدو أن هناك قضايا تُركت للنقاش لاحقاً مثل موضوع الحصار البحري وموضوع حقوق الغاز المكتشف.

مع توقيع الاتفاق حدثت ردود فعل داخلية في تركيا وإسرائيل، لكن ردّة الفعل الأشد كانت لدى الطرف الإسرائيلي حيث رفض ثلاثة وزراء التوقيع على الاتفاق واعتبره البعض خضوعاً للجانب التركي، كما نظّم أهالي الجنود المفقودين حملة ضد الحكومة، أمّا في تركيا فقد أعربت هيئة الإغاثة الإنسانية عن رفضها للاتفاق وانتقدت الرئيس التركي؛ مما جعل الرئيس التركي يرد بالقول: إنه لا يحق للمنظمة انتقاده؛ حيث إن أنشطتها التي قامت بها من دون حسيب أو رقيب هي

التي تسببت بأزمة دبلوماسية استمرت لسنوات بين البلدين. ولا يُتوقع أن يكون لهذه الردود أثر قوي على تخريب الاتفاق بين الحكومتين لكن من المرجح أنها سيكون لها دور في منع تحسين العلاقات الشعبية.. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٤-٥)

فقد نجح الطرفان التركي والإسرائيلي في تجاوز بعض العقبات للتوصل لاتفاق استعادة العلاقات الدبلوماسية بعد ثلاث سنوات من المباحثات في ظل ظروف إقليمية متغيرة التي ربما أسهمت أوضاعها الأخيرة في تقوية فرص التوصل للاتفاق، لكن هذا الوقت الطويل من المباحثات يعزّز الشكوك في قرب وإمكانية استعادة العلاقات في المجالات الأخرى. (الغول، ٢٠١١: ٦٦-٧١)

إن ضعف الثقة أو انعدامها بين الطرفين ما زال موجوداً حيث يرى الإسرائيليون أن الأزمة لم تكن لأسباب دبلوماسية بحتة بل هي مرتبطة بفكر وأيديولوجيا القيادة التركية، وتعرضها لمخاطر إقليمية في الوقت الحالي قد تزول أو تقل لاحقاً. لذلك، فإن هناك شكوكاً مثلاً في مدى تحقيق تعاون أمني وعسكري وثيق مما يشير إلى أن إسرائيل سوف تستمر في العمل على توفير بدائل عن تركيا، كما يعزّز عدم الثقة وجود ليبيرمان على رأس وزارة الدفاع، وهو أحد المعارضين لاتفاق المصالحة مع تركيا. ويمكن هنا إضافة أن هناك شعوراً أكبر في إسرائيل بأن تركيا هي من تحتاج إسرائيل بشكل أكبر وأن إنجاز الاتفاق بتحقيق نسبي أكبر لصالح الشروط التركية يُعد إنجازاً تركياياً.. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٥)

حيث تحاول تركيا أن تجعل لها موطئ قدم أرسخ في القضية الفلسطينية، وقد حاولت بشكل جدي تخفيف الحصار عن قطاع غزة وما زالت متمسكة بعلاقاتها مع حماس، فإن هناك دعوات في إسرائيل لتكثيف العلاقة وتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني الذي تخوض تركيا معه حرباً حقيقية حالياً في مدن الجنوب الشرقي التركية، وكما أكدت تركيا للفلسطينيين أنها لن تتخلى عن العلاقة معهم حاولت إسرائيل أن تلعب نفس الدور؛ إذ قام نتنياهو بالاتصال بالرئيس القبرصي وأطلعه على الاتفاق وأكد له عدم تأثيره على العلاقات الإسرائيلية-القبرصية.

أثبت الاتفاق صعوبة المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي خاصة فيما يتعلق بموضوع فكّ الحصار الذي تعتبره إسرائيل جزءاً من استراتيجيتها الأمنية، كما أثبت أن الضغوط الإقليمية قد تضطر الأطراف إلى تقديم تنازلات متبادلة من أجل تحقيق مصالحها.

- عندما كانت العلاقات التركية الإسرائيلية في حالة سيئة. استمر التعاون العسكري والتجاري بين الدولتين فالتوترات الظاهرية لا تفسر طبيعة العلاقة التي بينهما والتي امتدت نحو ٦٠ عاماً، وظهر اتفاق المصلحة الذي أعلنته أنقرة وتل أبيب شرط رفع الحصار عن قطاع غزة، وظهرت عشرة نقاط كانت شرحا للعلاقة بين تركيا وإسرائيل. (أبو مطلق، ٢٠١١، : ٦٧-٧٥)
- (أ) تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام ١٩٤٩
- (ب) عقدت تركيا وإسرائيل اتفاق سري بالميثاق الشبح ويتضمن تعاون عسكري واستخباري ودبلوماسي وكانت وظيفته الأساسية موجهه ضد العرب.
- (ج) اعتمدت تركيا طويلا على اللوبي الإسرائيلي في أمريكا لعرقلة إقرار اي تشريع يعترف بأعادة الأرمن، واستمر الأمر مع تولي حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه رجب طيب أردوغان.
- (د) ساعدت إسرائيل الأتراك في عملية اعتقال زعيم حزب العمل الكردستاني عبدالله أوجلان عام ١٩٩٩ في كينيا.
- (هـ) اول مرة سحبت سفيرها عام ١٩٨٢ بعد غزو لبنان وعادت العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٩١
- (و) عام ١٩٩٦ وقعت أنقرة وتل أبيب اتفاق الشركة الاستراتيجية ، وشمل هذا الاتفاق تبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون العسكري والتدريب.
- (ز) بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم بقيت الاتفاقيات في مكانها مع إسرائيل على الرغم من بعض الانتقادات الإعلامية خاصة مع اندلاع الانتفاضة الثانية.
- (ح) بدأ التوتر في العلاقات بين أنقرة وتل أبيب في عام ٢٠٠٩ بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة وبلغ التوتر ذروته عام ٢٠١٠ مع الهجوم الإسرائيلي على سفينة مافي مرمرة التركية.
- (ط) تدخل الرئيس الأمريكي باراك أوباما عام ٢٠١٣ لوقف التوتر بين البلدين وانتهت بالمصالحة لاحقا.
- (ي) بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل معدل ٣ مليار دولار سنويا ورغم التوتر الا انه كان في ازدياد.

وعلى ضوء تنامي الثورات العربية المحيطة بهما في منطقة الشرق الأوسط، والتي قد تمثل خطراً كبيراً على كليهما، ومن الممكن أن تسفر جهود المصالحة بين تركيا وإسرائيل عن شيء مثمر إذا ما كان هناك محاولة للتدخل من قبل الإدارة الأمريكية وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى حدوث إنفراجة في العلاقات بين الطرفين” ، ومن ثم فإن ثورات الربيع العربي وما تلاها من اعتداءات على السفارات الأميركية في ليبيا ومصر، ثم تنامي احتمالات انتشار تنظيم القاعدة في تونس وليبيا واليمن، قد عزز المخاوف من أن يغدو صعود الإسلام المعتدل على خلفية الثورات العربية مجرد مرحلة انتقالية قبل انقضاء الإسلام المتطرف -المناوى ل واشنطن- على السلطة في تلك البلدان، إن تلك الأحداث -وغيرها- لوحت ل واشنطن بانكاس مشروعها الرامي إلى تأمين مصالحها الاستراتيجية في المنطقة بعد أفول عهد الأنظمة الموالية لها، عبر دعم وصول (الإسلام المعتدل) إلى السلطة في بلدان الربيع العربي. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٦-٧) وفي مسعى منها لإعادة هندسة المنطقة بما يحمي مصالحها ويخدم استراتيجيتها العالمية الجديدة، أصرت إدارة أوباما على إتمام المصالحة بين تركيا وإسرائيل، بغية إعادة إحياء التحالف الاستراتيجي بين الشركاء الثلاثة، توطئة للاستفادة من قدراتهم المشتركة في التعاطي الناجز مع ما قد تتمخض عنه الثورات العربية من مفاجآت وتحديات. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٧)

لا شك أن الإعلان عن عودة العلاقات التركية – الإسرائيلية برعاية أمريكية مباشرة لم يكن سببه الاعتذار الإسرائيلي، بقدر ما كان لأسباب سياسية بالدرجة الأولى لها علاقة أولاً، بكون الدولتين حليفين إستراتيجيين للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ولهما دور وظيفي في الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، وعليهما القيام بهذا الدور حينما تقرر واشنطن ذلك.

يمكن القول إن عودة العلاقات التركية – الإسرائيلية تعني العودة التدريجية القوية إلى الصفقات العسكرية والتنسيق الأمني بين الجانبين في ظل التعاون التاريخي بينهما في هذه المجالات وفي المجال العسكري، فإن تركيا تعد من أكثر الدول الإسلامية التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع إسرائيل، وهي علاقات – للمفارقة – نمت بشكل كبير خلال حكم الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية، مثلها مثل حكم العلمانيين، وإن العلاقات العسكرية بقيت على حرارتها بخلاف الأوضاع السياسية، فكان التعاون وثيقاً بين الطرفين، انطلاقاً من مساعي الولايات المتحدة إلى إنشاء تحالف

يواجه المد الشيوعي سابق، كما أن عضوية البلدين في حلف شمال الأطلسي تشكل بدورها معيارا أساسيا لاستمرار التعاون العسكري.(وزارة الخارجية التركية، ٢٠١٨: ٣-١)

وعلى الرغم من تراجع العلاقات بين البلدين فإن العلاقات العسكرية لما تتأثر ويعود آخر تعاون عسكري معلن بين البلدين إلى عام ٢٠١٣، حيث ذكرت مصادر بالحكومة التركية أن شركة إسرائيلية زودت تركيا بمعدات عسكرية. وقالت المصادر إن شركة (إيلتا) الدفاعية الإسرائيلية سلمت تركيا أجهزة إلكترونية بقيمة ١٠٠ مليون دولار لأربع طائرات مزودة بنظام الإنذار والمراقبة المحمول جوا (أواكس). وقال مسؤول بوزارة الدفاع التركية حينها إن تركيا اشترت الأجهزة من (بوينغ) والشركة الإسرائيلية هي مجرد وكيل لـ(بوينغ)، وهو ما يعني أن علاقتنا المباشرة هي مع (بوينغ) فقط وليس مع إسرائيل، لكن مصدرا بقطاع الصناعة العسكرية الإسرائيلية أكد الصفقة، وقال المصدر إن إسرائيل لم تكن ترغب في بادئ الأمر في إتمام صفقة شركة (إيلتا)، لكنها عدلت عن موقفها عام ٢٠١١ في أعقاب طلبات من (بوينغ)، كما ذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن إسرائيل قامت بإمداد تركيا بمنظومات عسكرية متطورة. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٦-٧)

كذلك سلطت موافقة تركيا المثيرة على استضافة الرادارات الخاصة بالدرع الصاروخية الأطلسية ببلدة (كوراجيك) بولاية (ملاطيا) التركية الحدودية مع إيران، مما يسלט الضوء على مدى اتساع العلاقات الغربية التركية، ففي حين تصرّ أنقرة على أن موافقتها تلك لا تتعدى كونها تناعما استراتيجيا مع متطلبات العضوية في الناتو، إلا إن خطوة مثل هذه تصب في مصلحة إسرائيل، على اعتبار إن أي عمل تكون فيه خسارة لإيران يكون مربحا لإسرائيل.(الناصرى، ٢٠١٧: ١٣٧-١٣٨)

أما في مجال التعاون الاقتصادي فعلى سبيل المثال أصدر مركز الإحصاء في تركيا تقريره للتجارة الخارجية التركية لعام ٢٠١٤، فقد وصلت التجارة بين تركيا وإسرائيل في الأشهر الستة الأولى مقارنة بالأشهر الستة الأولى لعام ٢٠١٣، زادت بنسبة ٢٤.٩ في المائة، وأن الإحصاءات الرسمية التي تصدر عن مؤسسة الإحصاء التركية تقول إنه حتى النصف الأول من عام ٢٠١٤، وقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ثلاثة مليارات و ١٠٠ مليون دولار أميركي، في حين أن العلاقات التجارية بين تركيا وفلسطين لم تتجاوز ٤٤ مليون دولار، وأشار إلى أنه من بين المواد التي صدرتها تركيا إلى إسرائيل معدات عسكرية بقيمة ١١ مليون دولار مثل

القنابل والغازات الكيماوية التي تستخدم في الحروب، وهذه الأرقام فقط في النصف الأول من عام ٢٠١٤، وهذا يعني أن حكومة العدالة تستورد من إسرائيل ستة أضعاف ما تصدر لها. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٨)

وهذا الفارق الشاسع بين الصادرات والواردات يأتي من الأسلحة والمعدات التي تشتريها تركيا من إسرائيل، ومنها تحديث أسطولها الجوي من طائرات (أف ٤ واف ٥)، بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار للشركات الإسرائيلية، وتحديث ١٧٠ دبابة من طراز (إم ٦٠) بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، كما يوجد اتفاق على شراء صواريخ (دليلة) التي مداها ٤٠٠ كم، كما أن الكونغرس الأميركي وافق لإسرائيل على بيع تركيا صواريخ (أرو) المشتركة الصنع بقيمة ١٥٠ مليون دولار، كما أن تركيا عقدت صفقة طائرات (هارون) دون طيار وهي عشر طائرات بلغت تكاليفها ١٨٣ مليون دولار. باختصار التجارة بين البلدين هي لصالح إسرائيل لأنها تصدر وتبيع لحكومة العدالة الأسلحة ففي عام ٢٠٠٢ لم يكن حجم التبادل التجاري بضعة ملايين من الدولارات اليوم يتعدى خمسة مليارات دولار خلال عشر سنوات. (وزارة الاقتصاد التركي، ٢٠١٨: ٢-٤)

وهناك مشروع ينفذ في المنطقة لمساعدة إسرائيل على السيطرة الكاملة على حقول الغاز الموجودة شرق المتوسط ونقلها بخطوط غاز عبر البحر إلى تركيا ومن هناك إلى أوروبا، ولكن من أجل هذا أيضا يجب أن تقبل قبرص بأن تلعب تركيا هذا الدور ولهذا تسرع حكومة (أردوغان) في مساعيها لحل المعضلة القبرصية بأي شكل حتى لو كان على حساب جمهورية شمال قبرص التركية، كذلك الاستفادة من ثروات المنطقة النفطية في العراق وسوريا من خلال تصديرها إلى إسرائيل عبر تركيا، وهذا ما لاحظناه من خلال تصدير نפט إقليم كردستان العراق والنفط المهرب من سوريا والعراق إلى إسرائيل عبر تركيا، حيث تكون الاستفادة متبادلة من خلال تصدير النفط من المجموعات المسلحة إلى تركيا وبأسعار زهيدة لا تتعدى العشرة دولارات ومن ثم تصديره إلى إسرائيل من دون إن تتعرض إي منهما للمسائلة القانونية الدولية لأنه لا توجد عمليات مراقبة على الحدود، كذلك يمكن تصديره من إسرائيل إلى دول العالم الأخرى وبدون قيود بسبب الدعم الأمريكي لإسرائيل. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ١-٣)

أما في مجال التعاون الأمني : إن مشاريع التعاون الأمني بين إسرائيل و تركيا قد ساهمت في تغيير موازين القوى في المنطقة، ولا ننسى التحول التركي نحو دعم المعارضة المسلحة

السورية، وأتاح لها تعاون مع إسرائيل، وهذا الدعم التركي للمعارضة السورية جاء تنفيذا لسياسات أميركا وإسرائيل لإسقاط نظام بشار الأسد، توطئة لتحقيق أهداف ثلاثة: أولها، فصل سوريا عن إيران بما يضع الأخيرة في مواجهة مباشرة مع إسرائيل والأميركيين، وبالتالي يحقق أهداف تركيا في مد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وإنهاء المنافسة الإيرانية لها، والثاني، إيقاف الدعم الإيراني لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين وفك الارتباط بين طهران وحزب الله، خدمة لإسرائيل، وثالثها، حمل دمشق على إبرام اتفاق سلام مع إسرائيل بما يتماشى وحسابات الأخيرة، إذ هدف تركيا من سلام بين سورية وإسرائيل هو تحقيق أهدافها في إنهاء المنافسة التجارية السورية لها من جهة، وسماع سورية لتركيا بمد أنابيب المياه من تركيا إلى إسرائيل ودول الخليج العربية، إذ إن من الدول المعارضة لهذا المشروع هم سورية والعراق، كما نرى إن عدم تعاون تركيا مع المجتمع الدولي في مواجهة داعش في العراق وسوريا هو جزء من المخطط التركي الإسرائيلي في السيطرة على منابع النفط في المنطقة، خاصة إذا ما عرفنا أن هناك تعاون تركي إسرائيلي في مجال تصدير النفط من كردستان العراق وبعض المناطق التي تسيطر عليها داعش عبر تركيا إلى إسرائيل، وأن الهدف الرئيس لإنشاء قاعدة الإنذار المبكر في كوراجيك بمدينة ملاطيا هو حماية أمن إسرائيل، وإعطاءها فرصة للتجسس على شمال إيران من خلال أذربيجان. (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨: ٧-٨)

المطلب الثالث انعكاس العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية

لا ينكر احد من الجانبين التركي والإسرائيلي بأنه ثمة علاقات ومصالح تجارية واقتصادية تربط البلدين، وعلى الرغم من التوتر الذي حصل على الصعيد السياسي حين انتقدت تركيا بشده اغتيال مؤسس حركه حماس الشيخ احمد ياسين، كما عارضت تركيا الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، إلا انه رغم ذلك فقد زادت الحركة التجارية بين تركيا وإسرائيل لا بل زادت الحركة السياحية، حيث وصل أعداد السياح الإسرائيليين في تركيا عام ٢٠٠٨ نصف مليون زائر إسرائيلي الأعداد تراجع بعد الاعتداء الإسرائيلي على غزة عام ٢٠٠٨ (الزعتري، ٢٠١٧: ٩٠-٩٢).

ان توتر العلاقات بين تركيا وإسرائيل كان بسبب قصه عملاء الموساد في بداية سنة ٢٠١٣ بسبب الاتهامات الإسرائيلية لتركيا لانها كشفت لي إيران عن هوية جواسيس الموساد الإسرائيليين وكذلك اتهمت واشنطن بوست تركيا بتسليم إيران أكثر من عشرة جواسيس إيرانيين لصالح الموساد في بداية ٢٠١٣ (واشنطن بوست، ١: ٢٠١٣-٢).

ورغم توتر العلاقات ما بين تركيا وإسرائيل وخاصة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨ إلا ان المصادر تشير إلى زيادة حجم التبادل التجاري والجدول التالي يبين حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل في الفترة من عام ٢٠١٢-٢٠١٦:

السنة	الصادرات التركية إلى إسرائيل	الواردات التركية من إسرائيل	حجم التبادل التجاري
٢٠١٢	٢.٣٢٩.٥	١.٧١٠.٤	٤.٠٠٠.٦٧.٧
٢٠١٣	٢.٦٤٩.٧	٢.٤١٨	٥.٠٦٧.٧

٥.٨٣٢.٣	٢.٨٨١.٣	٢.٩٥١	٢٠١٤
٤.٣٧٠.٦	١.٦٧٢.٥	٢.٦٩٨.١	٢٠١٥
٤.٣٤١.٥	١.٣٨٥.٦	٢.٩٥٥.٩	٢٠١٦

على الرغم من الدور العادي الذي تلعبه تركيا في القضية الفلسطينية من خلال علاقاتها القوية مع إسرائيل محددات معينه أهداف محدده إلا أن طرح الدعم التركي للقضية الفلسطينية في وسائل الإعلام العربية والتركية والأجنبية هو طرح مختلف جدا على الرغم من تجنب تركيا الدائم المواجهة مع طرف وخاصة الاحتلال الإسرائيلي، وعرض مواقف تركيا المناهضة فقط للاحتلال وعض الطرف عن عمليات التطبيع الدائم التي لا تتوقف ومن مظاهر نجاح الأترك في التأثير على القضية الفلسطينية وعلى الرأي العام هو طلب الوساطة التركية لإجراء محادثات بين فلسطين وإسرائيل الأمر الذي يوضح مبدأ العمق الاستراتيجي وحماية الأمن القومي التركي(احمد، ٢٠١٦ (٢:

لكن ورغم الميول الإسلامية لدى حزب العدالة والتنمية بزعامة اردوغان، وسعى قاده الحزب لتعميق العلاقات مع دول الجوار العربي والإسلامي إلا أن حكومة العدالة والتنمية لم تستطيع ان تحيد عن سياسة العلاقات الوثيقة مع إسرائيل رغم حالات المد والجزر التي اعترت تلك العلاقات حيث تطورت العلاقات التركية الإسرائيلية على جميع النواحي السياسية والاقتصادية والسياحية والعسكرية، بعد ان انتهت أزمة سفينة مرمره في حزيران/ يونيو ٢٠١٦، والتي اشتملت بنودها علي ما يضر الفلسطينيين بدلا من دعم القضية الفلسطينية، فقد استبعد اردوغان من شروط إعادة التطبيع قضيه رفع الحصار عن غزه كما اسقط مطالباته السابقة بإقامة ميناء بحري فلسطيني واكتفى بإرسال معونات إنسانية، تمر عبر الموانئ والمعابر الإسرائيلية ليتم تفتيشها بدقه على

الرغم من إيصال المساعدات بهذه الطريقة، الأمر الذي يخدم أهداف الاحتلال الإسرائيلي من خلال شرعنة الحصار (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٦: ٢-١).

وتتضمن بنود الاتفاق التركي- الإسرائيلي في حزيران/ يونيو ٢٠١٦ طرد قيادات حركة حماس من تركيا خصوصا القيادي صالح العاروري الأمر الذي أثار حفيظة الآخرين من حماس، الذين اعتبر السقف التركي في المفاوضات مخفضا بعكس ما كانوا يأملون من حليفهم، حيث كان الاتفاق التركي لمصالحه تركيا في نهاية الأمر مع تهميش لمصالح الفلسطينيين (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٦: ٣-٢).

وتواجه تركيا عده عقبات وتحديات حقيقية أمام أي دور فاعل ومؤثر لها على صعيد المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية ومن تلك العقبات والتحديات (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٧: ٦-١).

١. تنكر إسرائيل لحل الدولتين واعتباره شيئا من الماضي لم يعد قائما ووأدها لمسار أوسلو بالكامل.
٢. فجوه الثقة المستمرة بين انقره وتل أبيب رغم عوده العلاقات الدبلوماسية وما رسخته فتره القطيعة من جفاء بين الطرفين من الصعب تجاوزه.
٣. هدوء القضية الفلسطينية وجمود مساراتها المختلفة، بما يصعب بما يصعب تدخل دوله مثل تركيا ارتبطت مقارباتها للقضية في الأعوام الأخيرة بحاله التصعيد وسخونة الأحداث.
٤. الملفات الداخلية الملحة في تركيا بما يشتغلها عن لعب ادوار ذات تأثير في الإقليم عامه وفي القضية الفلسطينية خاصة مثل المحاولات الانقلابية التي فشلت ضد اردوغان، وتبعاتها ومكافحه ما يسمى الكيان الموازي والمواجهة العسكرية والأمنية مع حزب العمال الكردستاني والفترة الانتقالية الحالية استعدادا لبدء تطبيق النظام الرئاسي في البلاد نهاية ٢٠١٦.

٥. الملفات الإقليمية الساخنة التي تستنفذ تركية تماسها المباشر مع حدود أمنها القومي ، سيما القضيتين السورية والعراقية، وخصوصا المشروع الكردي في المنطقة والتي تعتبره تركيا أولوية سياستها الخارجية في سوريا خصوصا والمنطقة عامه.

٦. أعمال إسرائيل ضد تركيا ومصالحها القومية في مصر واليونان وقبرص في ملف الغاز ودورها المفترض في محاوله الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦ ودعمها لمسار استقلال كردستان العراق الذي تعرضه تركيا.

وبعد كل تلك العوامل والتحديات فانه يصعب المساندة لأي دور تركي مفترض في القضية الفلسطينية الأمر الذي يتضح معه صعوبة دور تركي مركزي في القضية الفلسطينية.

الخاتمة والنتائج

مرت العلاقات التركية الإسرائيلية بمراحل عدة تميزت خلال تلك المراحل بالاستقرار تارة والتوازن تارة و عدم الاستقرار تارة أخرى، ذلك إلى أن تركيا لاعباً أساسياً في المنطقة، وذلك من خلال أحرصه على مصالحها مع إسرائيل واستغلال القضية الفلسطينية للتأثير على إسرائيل فيما يتعلق بمحاوله الحصول على أكبر قدر ممكن من المكتسبات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

وقد مرت العلاقات التركية الإسرائيلية بفترة من عدم الثبات والاستقرار وخاصة في الفترة في عهد حزب العدالة والتنمية، وخاصة الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية التركي المتوجه إلى قطاع غزة في عام ٢٠١٠، وقت الأسطول على متن سفينة مرمرة.

ويمكن القول أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تكمن في الآت:

١. لم تتأثر العلاقات التركية - الإسرائيلية خلال العقود الماضية، حيث وصلت تلك العلاقة إلى ذروتها، وأصبحت الشراكة بين الدولتين بمثابة شراكة استراتيجية ودلالة حجم التبادل العسكري والاتفاقيات التي عقدها الدولتين خلال الفترة السابقة، إلا أن أحداث سفينة مرمرة ٢٠١٠، ومؤتمر دافوس أدت إلى تراجع التبادل التجاري بين البلدين والذي انخفض بشكل ملحوظ في الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠.
٢. أن ما يجمع تركيا وإسرائيل هي المصالح المشتركة وخاصة في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية.
٣. إن التأييد العربي لتركيا في قضية قبرص، وتأييد تركيا للعرب في قضاياهم وخاصة القضية الفلسطينية ساهم في التقارب التركي العربي .
٤. رغبة الغرب في الحفاظ على مصالحهم في الشرق الأوسط أدى إلى تدعيم العلاقات التركية- الإسرائيلية وتوثيقها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم مواقف إسرائيل والتي أعلنت عن موافقتها على نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس والاعتراف بيهودية إسرائيل.

٥. إن فترة عدم الثبات والاستقرار والتوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية إنما هي ناجمة عن الإيديولوجية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية التركي والتي كان سببها الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.
٦. إن رغبة الدولة التركية في إبقاء علاقاتها ايجابية مع محيطها العربي والإسلامي في ظل علاقتها المتميزة مع إسرائيل يجعلها وسيطا محتملا تلعب من خلاله دورا ايجابيا في الحفاظ على المقدسات الإسلامية في القدس محالة ايجاد حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.
٧. إن نترك يا تحاول ان تحافظ على العلاقات مع إسرائيل لضمان حصتها الاقتصادية النفعية المتبادلة معها، والتي يحتاج إليها الطرفان، هذا من جانب ومن جانب اخر تحاول تركيا ان تتعاطى سياسيا مع إسرائيل لكسب التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية العضو الأكبر في حلف شمال الأطلسي، لان استمرار تلك العلاقات يضمن لها استمرار التسليح العسكري والتعاطي السياسي مع الولايات المتحدة حيث يوجد في الكونغرس ١٢% من اليهود في الحزب الديمقراطي، وهي نسبة مهمة للتصويت الى جانب القرارات الخاصة بتركيا في الكونغرس.
٨. إن القضية الفلسطينية لا تشكل لتركيا سوى وسيلة للضغط على إسرائيل لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية والإستراتيجية وهذا ما يجعل تركيا تتقرب من اسرائيل.

التوصيات:

١. العمل على توضيح الدور التركي في المنطقة العربية وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.
٢. العمل على الإفادة من طبيعة الدور التركي في المنطقة وفي الصراع العربي الإسرائيلي من خلال دور تركيا في الحفاظ على مصالح الدول العربية والإسلامية في المنطقة.
٣. ضرورة العمل على توثيق ودعم العلاقات التركية العربية للاستفادة منها فيما يخص القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية.

- ٤ . العمل على توثيق العلاقات بين الدول العربية وخاصة السلطة الفلسطينية وتركيا، لان ذلك سينعكس على قرارها السياسي الايجابي نحو القضية الفلسطينية.
- ٥ . دعم تركيا للعب دور وسيط في القضية الفلسطينية الأمر الذي سينعكس ايجابيا على القضية الفلسطينية بشكل خاص.
- ٦ . العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع لأهميته.

المراجع

اولا المراجع العربية

- أبو الحسن(٢٠١٠)، خالد، تركيا وعلاقتها مع المصالح العربية العليا، مجلة دراسات شرق
أوسطية العدد: (٥١)، السنة (١٤)، عام (٢٠١٠).
- أبو الحسن، خالد محمد(٢٠٠٨)، الصراع بين اليهودية والإسلام في البرازيل قراءة في أدب
عبدالرحمن البغدادي، الدار المصرية بالإسكندرية، الإسكندرية ٢٠٠٨م.
- أبو علي ، نادية عبدالرحمن، (٢٠١٥)، الانتخابات التركية “٢٠١٥” ومدى تأثيرها على الدول
العربية المركز الديمقراطي العربي صحيفة (يديعوت أحرونوت) العبرية، يوم
الأربعاء ٢٩/٦/٢٠١٦ .
- أبو مطلق، رائد (٢٠١١)،”العلاقات التركية الاسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية٢٠٠٢-
٢٠١٠”ماجستير، منشورة(جامعة الازهر غزة:فلسطين)
- أبو يوسف، عاطف وآخرون(٢٠١١)، تقرير مدار الاستراتيجي، المشهد الإسرائيلي للعام
٢٠١٠، المركز الفلسطيني للدراسات الإستراتيجية، رام الله، فلسطين.
- اتينجو، صموئيل، ١٩٩٥. اليهود في البلدان الإسلامية(١٨٥٠ - ١٩٥٠) ت: جمال احمد
الرفاعي، مراجعة، رشا عبدالله الشامي، عالم المعرفة. الكويت.
- احمد، عبد الله جودة محمد()، القضية الفلسطينية في السياسة التركية كاحد صور القوة الناعمة
(٢٠٠٩-٢٠١٢)، مركز، الدراسات الإستراتيجية، القاهرة.
- أردوغان يهاجم أسطول غزة الذي أثار الأزمة مع إسرائيل، تايم أوف إسرائيل، ٣٠ يونيو/حزيران
٢٠١٦، (تاريخ الدخول: ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٦ <http://goo.gl/xrmO1r>):
- انتقادات لرئاسة إسرائيل اللجنة القانونية بالأمم المتحدة، الجزيرة نت، ١٤ يونيو/حزيران ٢٠١٦،
تاريخ الدخول: ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٦ <http://goo.gl/٩UWIrh>

أهرين، رفائيل (٢٠١٦) التفجير الأخير في إسطنبول يعوق التقارب التركي-الإسرائيلي، موقع تايم أوف إسرائيل، ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٦، (تاريخ الدخول: ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٦)

: <http://goo.gl/N^Av4x>

البنداري، محمد نبيل الغريب (٢٠١٩)، منافع متبادلة: العلاقات التركية الإسرائيلية، المركز المصري للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، القاهرة، مصر، ٩ شباط/فبراير ٢٠١٩.

تركيا مقاطعة إسرائيل خطأ.. وبقاء قنوات الاتصال ضروري للتوصل إلى حل، مجلة الشرق

الأوسط، الأحد ٢١ محرم ١٩٣٠، ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩م العدد ١١٠٠٩

الجميل، سيار (١٩٩١)، تكوين العرب الحديث (١٥١٦ - ١٩١٦)، مؤسسه دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ط١.

جيهان، ألتشي، صفحة جديدة في العلاقات التركية-الإسرائيلية، ديلي صباح، ترجمة ترك برس،

٢٢ يونيو/حزيران ٢٠١٦، (تاريخ الدخول: ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٦،

: <http://turkpress.co/node/23044>

حسان ، سمر محمود محمد (٢٠١٢)، "الدور التنموي التركي في الاراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومه حزب العدالة والتنمية(٢٠٠٢-٢٠١٠م)"ماجستير، منشورة، جامعه النجاح

الوطنية،(نابلس:فلسطين)

الخرزاعله، ياسر طالب (٢٠١٥)، دور الإدارة الأمريكية والقوى الغربية في لبنان ١٩٤٣ -

١٩٦١، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١.

خماشى، رنا (٢٠١٥)، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، مركز

دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

درويش، هدى (٢٠٠٣)، حقيقة جهود الدولة في تركيا، وثائق جديدة، عين للدراسات والبحوث

الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ٢٠٠٣م.

الدليمي، علي عبد الهادي، (١٩٩٩) العلاقات الاقتصادية التركية - الإسرائيلية وأثرها في الأمن

الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد، السنة الثانية، (١٩٩٩).

ربابعة، إبراهيم، ٢٠٠٨م، طائفة اليهود في القدس من بدايات الحكم العثماني إلى قبيل قيام الحركة

الصهيونية (٩٢٢ هـ - ١٩١٦م) (١٣١٥ هـ - ١٨٩٧م)، المجلة الأردنية للأثار والتاريخ،

المجلد ٢، العدد ٢، عمان.

الرشدان، عبد الفتاح، (١٩٩٨) العلاقات العربية – التركية في عالم متغير، مجلة العلوم الاجتماعية، ١٩٩٨، مجلد (٢٦)، العدد (٣)، ص ٣٨.

رفيد، باراك (٢٠١٤)، اردوغان: إسرائيل أرسلت رجل اعمال يهودي أمريكي للتوسط، صحيفة هارتس الإسرائيلية، تل أبيب، ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، انظر

الموقع: <http://www.haartez.com>

الرننيسي، محمود، مركز الجزيرة للدراسات ، العلاقات التركية-الإسرائيلية: ظروف إقليمية تفرض صفحة جديدة، ١٤ يوليو، ٢٠١٦.

الرننيسي، محمود (٢٠١٦)، تركيا والدولة الأكثر خطراً عليها، الجزيرة نت، ١٩ أغسطس/آب ٢٠١٥، (تاريخ الدخول: ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٦).

سلمي، جلال (٢٠١٥)، آخر كلمات السلطان عبد الحميد الثاني، انظر الموقع: www.turkpress.com

السمان، احمد، مستقبل العلاقات العربية التركية بين المحدث الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

سوسة، احمد، ٢٠٠٣، أبحاث في اليهودية والصهيونية، دار الأمل للنشر والتوزيع. اردب. الأردن.

الصلابي، علي (٢٠١٨)، السلطان عبد الحميد الثاني رجل زمانه (١٩٠٩-١٩٧٦) مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، الدوحة، قطر، ٢٢/ شباط ٢٠١٨.

طارق عبد الجليل، (٢٠٠٩)، العسكر والسياسة في تركيا: مرحلة جديدة، مقال بجريدة أخبار العالم، ٢-٧-٢٠٠٩.

عبد العزيز، هشام فوزي، العلاقات العسكرية الإسرائيلية التركية، حائل، دت، ص ٤٩.

عبد القادر ، نزار (٢٠١٠) العلاقات التركية-الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة، مجلة الدفاع الوطني، موقع الجيش اللبناني ، ٢٠١٠

عبد الحميد، محمد حرب (١٩٩١)، مذكرات السلطان عبدالحميد، دار القلم، دمشق ١١٢- ١٩٩١م، ط ٣.

عبد الفتاح، بشير (٢٠١٦)، ”تصفير المشكلات: ما وراء التطبيع التركي الاسرائيلي” المركز العربي للبحوث والدراسات (القاهرة: ٢٠١٦) <http://www.acrseg.org/39891>

عريف، محمد عبد الرحمن (٢٠١٨)، صراع مدحت باشا والدستور (عن دوره في نهاية الدولة العثمانية)، قسم التاريخ جامعه القاهرة، القاهرة، مصر.

عكاشة، سعيد، محمد عبد القادر، (٢٠١٣) العلاقات التركية – الإسرائيلية من التحالف على الصدام، كراسات إستراتيجية، ٢٠١٣، ص ١١.

غال، إسحاق (٢٠١٢)، التجارة الإسرائيلية مع أسواق الشرق الأوسط، جريده الاقتصادي، تل أبيب، عدد ١، مجلد ٢، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

الغول، يسري (٢٠١١)، اثر صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية الإسرائيلية (رسالة ماجستير غير منشوره)، جامعه الأزهر، غزة، فلسطين.

مركز الجزيرة للدراسات (٢٠١٨)، العلاقات التركية الإسرائيلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ٣١ كانون أول/ديسمبر، ٢٠١٨.

مركز دراسات الشرق الاوسط (٢٠١٧)، ندوة العلاقات العربية الاقليمية (الواقع والافاق)، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، الاردن، كانون اول/ديسمبر/٢٠١٧.

مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠١٨)، العلاقات التركية الاسرائيلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٦/تموز / يوليو/٢٠١٨.

مونكر، هيرفريد (٢٠٠٨)، الإمبراطوريات منطوق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمه عدنان عباس علي، مجله دراسات مترجمه، العدد ٢٨، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي الإمارات.

الناصرى، خليل إبراهيم (٢٠١٧)، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، دار الحرية، بغداد، ط٣.

النعامي، صالح (٢٠١٦)، هل تعيد تركيا وإسرائيل تطبيع علاقاتهما؟، برنامج ما وراء الخبر، قناة الجزيرة، ٢٧ يونيو/حزيران ٢٠١٦.

النعمي، احمد نوري، ١٩٩٧، اليهود والدولة العثمانية، دار البشير، عمان

نور الدين، محمد (١٩٩٣) (المسألة الكردية في تركيا: الأمل والخيبات) مجلة شؤون تركية، العدد الثامن، (١٩٩٣).

نور، محمد (٢٠١٥)، العلاقات التركية الإسرائيلية مرحلة جديدة، جريدة الشرق، الدوحة، قطر.

نيوف، صلاح (٢٠٠٩)، الشراكة الإسرائيلية - التركية. وهم القطيعة، مقال بمجلة العربية، الاثنيين ٢٨ صفر ١٣٠ - ٢٣ فبراير/شباط ٢٠٠٩م.

واشنطن بوست (٢٠١٣)، تركيا والكشف عن جواسيس الموساد الاسرائيلي لايران، واشنطن بوست، امريكا، ١٩/١٠/٢٠١٣.

وزاره الخارجية التركية (٢٠١٨)، العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية، تقرير وزاره الخارجية التركية، انقره، تركيا ٢٢ / ٧ / ٢٠١٨.

وهيب، حسن حافظ (٢٠١٠)، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية، مجله دراسات دوليه، العدد ٤٤، جامعه بغداد، العراق.

يوسف، أسامة (٢٠١٨)، سفن كسر الحصار اداه التضامن التي حاربتها إسرائيل، الموقع: www.alaraby.com.

يوسف، يمن ومصطفى، مهند (٢٠١١)، سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القول الصاعد (تركيا، الهند، الصين، وروسيا)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مطبعه الأيام، رام الله فلسطين.

ثانيا المراجع الأجنبية

Jacob, Abadi (٢٠٠٩), Israel's Quest for Recognition and Acceptance in Asia: Garrison State Diplomacy Routledge.

Keller, Bill, (٢٠١٣) the Missing Partner, New York times, U.S.A.

Burns, William J (٢٠١١), American Strategy in a New Middle East: Statement before the Senate Committee on Foreign relation, Washington.

Goldstone A. Jack (٢٠١١), Understanding the Revolutions of ٢٠١١: Weakness and Resistance in Middle Eastern Autocracies Foreign Affairs, U.S.A.

Shaw, J. Stanford (٢٠٠٣) Between old and New: The Ottoman Empire under Sultan Selim III (١٧٨٩-١٨٠٧) Harvard middle studies, Harvard University Press, New York.

BBC (٢٠١٠), Deaths as Israeli forces storm Gaza ais ship, BBC accessed, London, U.K, ٣١/٥/٢٠١٠.

Jones, Dorian (٢٠١٠) Turkey-Israel Relations Reassessed in the Wake of Flotilla Raid, N. A News, louis, June ٣, ٢٠١٠.